

Adapting Bitcoin between jurisprudential differences and legitimate purposes

تكييف البتكوين بين الاختلافات الفقهية والمقاصد الشرعية

Dr. Sarah Metlaa Al-Qahtani

د. سارة متلع القحطاني

Associate Professor of the Department of Jurisprudence and Origins, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Kuwait

الأستاذ المشارك بقسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت

Received:12/1/2023 Revised:17/02/2023 Accepted: 13/03/2023

تاريخ التقديم: 12/1/2023 تاريخ ارسال التعديلات: 17/02/2023 تاريخ القبول: 13/03/2023

الملخص: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الاختلافات الفقهية في تكييف البتكوين، بعد تحرير محل النزاع فيه، ودراسة أسباب الاختلاف في تكييفه، وعرض خصائصه، وطريقة إصداره، وآلية التداول فيه على المقاصد الشرعية في بابه لغرض الموازنة بين الهدف منه وواقع التعامل به من جهة، وتوجيه الحكم فيه من جهة أخرى، وقد انتهج البحث في تحقيق هدفه المنهج الاستقرائي والوصفي لما تتطلبه طبيعة موضوعه، وقد قسّمت البحث إلى تمهيد ومبحثين، تناولت في التمهيد: تعريف البتكوين وخصائصه وواقع التعامل به، وفي المبحث الأول: عرضت التكييفات الفقهية للبتكوين بعد أن حرّرت محلّ النزاع في التكييف، وحددت أسباب الاختلاف في تكييفه، وفي المبحث الثاني: بيّنت أثر المقاصد الشرعية في توجيه تكييف البتكوين، وختمت البحث بعدد من النتائج والتوصيات أهمها :
ضرورة تقنين التداول بالبتكوين والعملات المشفرة عموماً من جهة، وأهمية إيجاد بديل تتحقق فيه كفاءة البتكوين التي تنشدها الرغبات وشروط النقد الشرعي من جهة أخرى، وفق مبادئ وأصول الاقتصاد الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: البتكوين ، التكييف، الاختلاف الفقهية، المقاصد الشرعية.

Abstract:

This research aims to illuminate jurisprudential differences in the adaptation of Bitcoin. It first addresses the resolution of disputes surrounding Bitcoin and examines the reasons for variations in its adaptation. The study presents the cryptocurrency's characteristics, issuance method, and trading mechanisms, all in the context of legal considerations. The research adopts an inductive and descriptive approach suitable for its subject matter. It comprises an introduction and two main sections. In the introduction, the study defines Bitcoin, outlines its characteristics, and discusses the current practices associated with it. The first section explores the diverse jurisprudential adaptations of Bitcoin after resolving the disputes and identifying the factors contributing to the differing viewpoints. The second section examines how legal objectives influence the adaptation of Bitcoin. The research concludes with several key findings and recommendations. These include the necessity to legalize trading in Bitcoin and other cryptocurrencies, as well as the importance of finding alternatives that align with Islamic economic principles, meeting both efficiency and legal criticism requirements.

Keywords: Bitcoin, conditioning, jurisprudential difference, legitimate purposes.

Doi: <https://doi.org/10.54940/si48871037>

معلومات التواصل : سارة متلع القحطاني
البريد الإلكتروني الرسمي : sarah.alqahtani@ku.edu.kw

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فعلى إثر الأزمة المالية العالمية للمصارف في 2008، ظهرت دعوة للتعامل بنوع جديد من العملات سميت بـ"البتكوين"، تتطلب بيئة معينة للتعامل من جهة، وتفرض تصوّراً معيّناً في التداول من جهة أخرى، وتدّعي تلافي عيوب النظام النقدي القائم، والذي يسمح للمصارف بتوليد النقود وفق آلية الائتمان؛ مما يعرض أموال المودعين لضبايح قيمتها، ويحصل الكساد النقدي والأضرار المالي والاقتصادي إثر سوء إدارة المصارف والسياسة النقدية على حدّ سواء.

التعريف بالبحث: أثارت عملة البتكوين -وما زالت- جدلاً واسعاً من حيث حقيقتها الشرعية، وأثرها الاقتصادي، ومخاطرها التقنية، ووضعها القانوني. ولا غرابة في ذلك، إذ ظروف ولادتها وتطورها والانكباب على الاستثمار فيها عوامل فاقمت من ضباية التصوّر وتحديد العرف الجاري في استعمالها.

ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على هذه العملة من الناحية الشرعية، فيسقط خلاف الفقهاء في تكييفها مع تحرير محلّ النزاع فيها وأسباب الاختلاف في تكييفها من جهة، كما يعرضها على ميزان المقاصد الشرعية في بابها لغرض توجيه الخلاف من جهة ثانية، ولوضع دوالّ الترجيح في تكييفها حسب معطيات الواقع وحقيقتها من جهة ثالثة.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في:

- 1- كون هذه العملة أنشئت لغرض يخالف ما جرى عليه واقع التعامل فيها، مما أورث اختلافاً في التكييف الفقهي.
- 2- أنّ دالّة التكييف الفقهي للبتكوين دالّة متغيرة تستند إلى متغيّرات مختلفة باستمرار، مثل: العرف، والمصلحة.
- ولا شكّ أنّ هذين العنصرين يفرضان ضرورة تعقيد التصوّر للبتكوين، ووضع رؤى محدّدة لتكييفها تستند إلى حقيقة مناطها وعللها من جهة، وتتوافق مع مقاصد الشرع ونصوصه من جهة أخرى.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في الحاجة إلى:

- 1- فهم أسباب الاختلاف في تكييف البتكوين، ومدى وجاهة كلّ تكييف في الاعتبار الشرعي.
- 2- كشف مناط التكييف في البتكوين وإثبات حقيقة تغيّر خصائصه، وعلية فلا حرج في تغيير تكييفه بين الأمس واليوم والغد.
- 3- معرفة أثر مقاصد الشرع في توجيه الاختلاف وتحديد دالّة الترجيح بناء على مناط تكييف البتكوين.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

- 1- تحديد الحقيقة الشرعية للبتكوين بحسب واقع التعامل فيه من جهة، وبحسب ما أنشئ له من جهة أخرى.
- 2- الوقوف على التكييفات الفقهيّة للبتكوين في الاجتهاد المعاصر، وتحديد مناط تكييفه.
- 3- تسليط الضوء على عوامل الاختلاف في التكييف، وأهمية كلّ منها في النظر الشرعي.
- 4- دراسة البتكوين في الميزان المقاصدي، بعرض واقع التعامل فيه على مقاصد الشريعة في الأموال من جهة، ومبادئ الاقتصاد الإسلامي من جهة أخرى، لغرض توجيه الخلاف وتحديد دالّة الترجيح حسب ظروف التعاطي معه والتعامل فيه.

أسئلة البحث:

- 1- ما حقيقة البتكوين وفق ما أنشئ له ووفق ما يجري في واقع التعامل به؟
- 2- ما التكييفات الفقهيّة للبتكوين في الاجتهاد المعاصر؟ وما مناط تكييفه؟
- 3- ما أسباب الاختلاف في التكييفات الفقهيّة؟
- 4- ما أثر مقاصد الشريعة في تكييفه بحسب واقعه من جهة، وفي تحديد دالّة الترجيح من جهة أخرى.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي لكشف حقيقة البتكوين ووصف واقع التعامل به، كما اعتمد على المنهج الاستقرائي في تتبّع التكييفات الفقهيّة للبتكوين وتحرير محلّ النزاع، وعلى المنهج الاستنباطي لتحديد أسباب الخلاف من جهة، ولبیان أثر مقاصد الشريعة في توجيه تكييفها وفي تحديد دالّة الترجيح وفق مناطها من جهة أخرى، والمنهج المقارن لتتبّع أوجه استخدام البتكوين منذ ظهورها وإلى ما بعد انتشارها من جهة، ولتحديد أوجه الشّبه والاختلاف للتكييفات الشرعية للبتكوين بالاستناد إلى دوالّ تكييفها ومدى توافقها مع مبادئ وقواعد الشريعة والاقتصاد الإسلامي من جهة أخرى.

الدراسات السابقة والقيمة المضافة

إنّ الدراسات التي تناولت البتكوين أكثر من أن تحصر، فمن رسائل علمية إلى بحوث ومقالات محكمة إلى أوراق علمية في مؤتمرات وندوات علمية، ومن مراجع أجنبية إلى أخرى مترجمة وثالثة عربية. وحيث إنّ المقام لا يسمح بعلاها وحصرها؛ إلا أنّ من الملاحظ أنّ الدراسات الشرعية لم تزل تسلّط الضوء على التكييف والنزاع فيه، وتبرز الإشكالات الشرعية نفسها، وتعالجها من حيث الرؤية الشرعية وأحياناً المقاصدية على أساس ثبات التصوّر عن البتكوين، دون النظر في احتمالية تغيّر هذا التصوّر من

المطلب الثاني: الإشكالات الشرعية للبتكوين في ضوء المقاصد الشرعية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

المبحث التمهيدي: البتكوين تعريفه، خصائصه، واقع التعامل به

المطلب الأول: تعريف البتكوين

على الرغم من اشتهاار البتكوين بكونه عملة إلكترونية (رقمية مشفرة) - لامركزية- تُداول عبر الإنترنت، دون وجود فيزيائي له، إلا أنّ تحديد تعريف للبتكوين لم يكن محل اتفاق، إذ استعمالات هذا اللفظ متنوعة ومتداخلة من جهة مدلولها، لذا فإنّ مدلول هذه اللفظة يشمل الأمور الآتية⁽¹⁾:

- وحدة العملة الإلكترونية، والتي يرمز لها (BTC)، فهي تمثل وحدات رقمية مشفرة، ليس لها طبيعة مادية أو حسية.
- نظام دفع عبر شبكة الإنترنت، ذا بروتوكول محدّد تعتمده هذه العملة في الإنتاج والتعامل خاصّ بها.
- البرامج والنظم المساعدة في إنتاجها والتعامل بها.
- والناظر في هذه الاستعمالات يلحظ الترابط البيوي لها، إذ هي نوع من النقود المشفرة - ذات خصائص فريدة- تعمل وفق نظام وبروتوكول معيّنين، وتستلزم وجود برامج ونظم مساعدة في التعامل بها.
- ولهذا فقد عرّف البتكوين بتعريفات كثيرة منها:

- 1- إنّها تمثّل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً.⁽²⁾
- 2- تمثّل رقمي للقيمة، يصدر بواسطة مطوّرين خاصّين باعتباره وحدة حساب، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به إلكترونياً، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند اتفاق طرفين على استعماله.⁽³⁾
- 3- عبارة عن أصول رقمية مصمّمة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين معاملاتهما، والتحكّم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقّق من نقل الأصول والقيم بشكل غير نسخي، وهي مبنية على

جهة، ودون تحديد مدى ثبات أو تغيّر مناط حكمه من جهة ثانية، ومن دون النظر بعمق في مدى توافق فلسفته في النشأة مع أسس النظر الفقهي والمقاصدي والاقتصادي الشرعي. وهذه الدراسة تسدّ هذه الثغرات ببيان:

- 1- مدى ثبات التصوّر الذي بيّن فيه الفقهاء الحكم على اعتبار أنه من المميزات التي حطّت عليها الأنظار وطار بها العرف.
- 2- مدى ثبات أو تغيّر مناطه الذي يُبنى عليه الحكم.
- 3- مدى صحّة نشأته وتوافقه في الظهور مع أسس النظر الشرعي.
- 4- مدى توافق فلسفته والهدف منه مع مبادئ وأسس النظر الفقهي والمقاصدي والاقتصادي الإسلامي.

كما تتميّز هذه الدراسة عما سبقها بالآتي:

- 1- تسليط الضوء على حصول الاختلاف بين ما أنشئ له البتكوين وواقع التعامل به، وأثر ذلك على صحة التكييف.
- 2- تحديد أسباب اختلاف التكييفات في الاجتهادات المعاصرة، ومدى وجاهة كلّ منها في الاعتبار الشرعي ابتداء.
- 3- بيان أثر مقاصد الشريعة في توجيه الخلاف، وفي تحديد دالّة الترجيح بحسب مناط تكييفه.
- 4- بيان قبول اختلاف التكييف الشرعي للبتكوين بين الأمس واليوم والغد لكون مناط التكييف متغيّراً.
- 5- دراسة الإشكالات الشرعية التي يثيرها البتكوين على ضوء مقاصد الشريعة ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

خطة البحث

المقدمة: وفيها التعريف بالبحث، وأهميته، ومشكلته، وأهدافه، وأسئلته، والمنهج المتبع في البحث، وخطة البحث.

المبحث التمهيدي: البتكوين تعريفه، خصائصه، واقع التعامل به.

المطلب الأول: تعريف البتكوين.

المطلب الثاني: خصائص البتكوين.

المطلب الثالث: واقع التعامل به.

المبحث الأول: تكييفات الفقهاء للبتكوين وتحرير محلّ النزاع وتحديد أسباب الاختلاف.

المطلب الأول: تحرير محلّ النزاع وتحديد أسباب الاختلاف.

المطلب الثاني: تكييفات البتكوين في الاجتهاد المعاصر.

المبحث الثاني: أثر المقاصد الشرعية في توجيه الاختلافات الفقهية في تكييف البتكوين.

المطلب الأول: أثر المقاصد الشرعية في الأموال وتطبيقها على التعامل بالبتكوين.

(1) Mastering Bitcoins eBook, Chapter1. Introduction, Andreas M. Antonopoulos, 2017, Orally Media, Inc, Introduction to Bitcoin, SAMA Quarterly Workshop, RIYADH, Dr. Hussain Abusaaq

(2) EBA Opinion on "virtual currencies", European Banking Authority, 4 July 2014.

(3) التأصيل الفقهي للعملات الرقمية، غسان محمد الشيخ ص31.

الأولى- بالنظر إلى حقيقتها:

وحدات رقمية مشفرة، ليس لها طبيعة مادية أو حسية، وليس لها قيمة أو منفعة ذاتية، ولكن بما ثبت لها في الواقع من منفعة تبادلية ورواج نسبي في العديد من البلدان تُعد مالاً متقوماً⁽⁹⁾، وأما أول عملة رقمية مشفرة لا مركزية، تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها.

الثانية- بالنظر إلى طريقة عملها:

فهي أول شبكة دفع غير مركزية تعمل بنظام الند للند، تتم إدارتها بالكامل من قبل مستخدميها بدون أي سلطة مركزية أو وسطاء من خلال استخدام التشفير، بحيث يتم التحقق من المعاملات عن طريق عُقد الشبكة وتسجيلها في دفتر حسابات موزع وعام يسمى سلسلة الكتل، وهي لذلك تحتاج إلى عدد من المكونات التي تعمل فيها من خلال البيئة المعدلة لها.

المطلب الثاني: خصائص البتكوين

يشارك البتكوين مع باقي العملات المشفرة في كونها وحدات رقمية مشفرة، تُتداول وفق بروتوكول تقني محدد يضمن صحة التبادلات النقدية بين الطرفين دون الحاجة إلى وسيط بين المستخدمين، وفي حاجتها إلى بيئة عمل وبرامج مساعدة، ويختص بعدد من الصفات تميزه عن غيره من الوحدات الرقمية المشفرة تتمثل في الآتي:

- 1- ثنائي التدفق: ويقصد به أنه يمكن لمستخدمي البتكوين شراؤه وبيعه وفقاً لأسعار الصرف بالعملات القانونية، ويسمح لهم في الوقت ذاته بشراء السلع والخدمات الافتراضية والحقيقية عبر الإنترنت⁽¹⁰⁾.
- 2- مفتوح المصدر: ويقصد به أن قاعدة بياناته مفتوحة، أي أنها متاحة لجميع مستخدمي النظام، ولديهم نسخة منها على جهاز الحاسب الخاص بهم، بحيث يمكن الاطلاع عليها وتعديلها وفقاً لقواعد معينة. وهذه الصفة على الرغم من سلبيتها تضع العديد من النتائج في قائمة المزايا، ومنها: سرعة المعاملات وسهولتها، وإمكانية تداولها عبر الحدود الإقليمية دون ضرائب أو رسوم تحويلات⁽¹¹⁾. وهذه الخصيصة تفرز عدداً من الخصائص الفرعية الأخرى مثل: قابلية الخوارزمية للنسخ من أجل إنشاء نقد جديد وفق بروتوكول ونظام عمل جديد، حيث يمكن نسخ الكود (الرمز) المتاح مجاناً على

تقنية تسمى بسلسلة الثقة -سلسلة الكتل- (Blockchain) والتي تكفل الشفافية والسرعة والثقة في النقل، ويقوم بإنتاج هذه العملات وكفالة استمراريتها مجتمع يعرف بالمنقبين.⁽⁴⁾

4- عملة رقمية تستخدم فيها تقنيات التشفير لتنظيم إيجاد وحدات جديدة من العملة، وللتحقق من تحويل الأموال، وتعمل بشكل مستقل عن أي بنك مركزي.⁽⁵⁾

5- وسيط تبادل يعمل مثل العملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك كل صفات العملة الحقيقية.⁽⁶⁾

6- أحد أنواع النقد الرقمي غير المنظم (اللامركزي) يصدر عن مطورين يسيطرون عليه في العادة، ويستخدم ويكون مقبولاً بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد.⁽⁷⁾

7- وحدة رقمية مشفرة لها قيمة مالية متقومة غير مرتبطة بأي عملة أخرى، مخترعها وواضع نظامها مجهول، تتم إدارتها من قبل مستخدميها دون أي وسيط أو سلطة مركزية، عبر الوسائط الإلكترونية فقط (الحواسيب والأجهزة الذكية)، ويكون إصدارها عن طريق التعدين، وحجم الإصدار مقدر بـ 21 مليون وحدة بتكوين فقط، وتؤدي وظائف النقود الورقية كاملة، وقد اعترفت بها قوانين بعض الدول.⁽⁸⁾

والناظر في كل تلك التعريفات يلمح الآتي:

- 1- وجود قدر مشترك لتحديد وظيفة البتكوين يتمثل في كونه يستخدم كوسيط للتبادل وأداة دفع، وأنه يعمل وفق بروتوكول تقني محدد، وأنه يحتاج إلى برامج مساعدة للتعامل بما.
 - 2- تباين التكييف الحيوي للبتكوين، فقد صنف بأنه:
 - عملة (نقد رقمي / تمثيل رقمي لقيمة نقدية / وسيط تبادل).
 - أصل رقمي (تمثيل رقمي لقيمة / وحدة رقمية لها قيمة مالية).
 ولا شك أن التعبير بكونه أصولاً رقمية يختلف عن التعبير بأنه عملة أو وسيط تبادل، إذ لكلٍ منها دلالاته الشرعية والاقتصادية التي تنبني عليها آثاره -وسياقي تفصيلها لاحقاً-.
- وفي رأيي يمكن تحديد ماهية البتكوين من جهتين:

(4) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين ص114.

(5) العملات الافتراضية واقعا وتكيفها الفقهي وحكمها الشرعي، عمر عبد عباس الجميلي ص175.

(6) العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، بندر بن عبد العزيز يحيى ص229.

(7) التأصيل الفقهي، غسان محمد الشيخ ص31.

(8) المرجع السابق.

(9) بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البتكوين، الرقم (2018/1)، بتاريخ 11/يناير/2018م.

(10) العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط ص11.

(11) البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقوان علوي السقاف ص57.

النقدي يتم تحديده عند برمجة الخوارزمية الأساسية عند إنشائها - مما يعطيها صفة الندرة النسبية ويرشح ارتفاع أسعارها مستقبلاً بشكل كبير - (22)، إنّ نظام البتكوين صمّم ليصدر عملات جديدة كل 10 دقائق حتى يصل عددها إلى 21 مليون وحدة من البتكوين، وينقسم البتكوين إلى وحدات صغيرة جداً، أصغر وحدة هي الساتوشي (Satoshi) ويساوي (000000001) من البتكوين. (23)

5- تُعتمد آلية التعدين في توليد البتكوين: لما كانت وحدة البتكوين (Bitcoin) باعتبارها عملة مشفرة يتم تداولها في نظام (Bitcoin)، وهو نظام إلكتروني قائم على مبدأ الند للند، فإنّ عملية التحقق من صحة المعاملات (حلّ مشكلة الإنفاق المزدوج) تتم عبر سلسلة الكتل (Blockchain) والتشفير في إنتاجها وتأمينها (24)، ولضمان استمرارية وجود التوثيق للعمليات لاستمرارية تداول البتكوين، فإنه يتم إصدار عملات جديدة من البتكوين بواسطة ما يعرف بالتعدين (Mining) لمن يقوم بتوثيق صحة كلّ معاملة أولاً. ويعرف التعدين بأنّه عملية حسابية معقدة هدفها توثيق وتسجيل العمليات التي تجري بين المحافظ الإلكترونية. ويتنافس المعدّنون (Miners) في حلّ هذه المعادلات. وتتطلب العملية أنواعاً متطورة من الحواسيب، واستهلاك كمية هائلة من الطاقة الكهربائية، ويقوم المعدّنون (Miners) باكتساب قوة تقاس بالهاش (Hash) (25)، ومن لديه قدرة هاش عالية هو الأوفر حظاً في فكّ الشيفرة؛ وبالتالي يحصل على مكافأة قيمتها عدد معين من الكوينات، وهذا العدد يسمى بلوك، وكلّما زاد عدد المعدّنين، قلّت الفترة الزمنية لتوليد البلوك، وبالتالي تزداد عملية اكتشاف بلوك صعوبة على المعدّنين أصحاب الهاش الضعيف (26).

6- خوارزمية الإجماع التي تعتمدها لتوثيق السلاسل في البلوك تشين هي: نظام إثبات العمل. ويمكن تعريف خوارزمية الإجماع أو التوافق بأنها:

(22) العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط ص16.

(23) البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقصان علوي السقاف ص57.

(24) العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط ص15.

(25) معدل الهاش (hash rate) هو: وحدة لقياس قدرة شبكة البتكوين على المعالجة، ويقاس بالنانية (hash /s)، البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقصان علوي السقاف ص56.

(26) البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقصان علوي السقاف ص57.

الإنترنت أو تعديله أو حذفه بواسطة مستخدمين ومؤسسات أخرى لإنشاء عملات جديدة منقسمة عنها.

ونظراً لأنّ البرنامج مفتوح للجمهور، فإنه في دائرة التحديث والتحسين والتوسيع باستمرار من قبل عدد كبير من الأشخاص.

3- لا مركزي: ويقصد به عدم خضوع هذه العملات من ناحية المبدأ إلى سلطة معينة، حكومية كانت أو غير حكومية من حيث الإصدار والتحكّم، فيتمّ إصدارها ذاتياً عن طريق البروتوكول الخاص بالعملة (12). وتعديل بروتوكول البتكوين نفسه يحتاج إلى مشاركة جميع مستخدمي البتكوين تقريباً (13). كما أن توليد وإنتاج هذه العملة لا يخضع لأي جهة أو دولة، بل هو متاح لكلّ مستخدم النظام عبر عمليات حسابية معقدة تسمى "التعدين"، وهو برنامج ينزل على حاسب عملاق ليقوم بحلّ المعادلات الرياضية بالاستفادة من قدرة المعالجة في الجهاز، حيث يقوم ذلك الجهاز بمعالجة الخوارزميات البيانية للوصول إلى البتكوين (14). وقد يعبر عن هذه الخصائص بالاستقلالية (15)، وينتج عن هذه الخصائص عدد من الخصائص الفرعية مثل: العمالية (16)، السرية (17) (وقد يعبر عنها بـ"اللامرئية" (18)، الأمان (19)، صعوبة التعقب (20)، التعامل بها غير قابل للعكس (21)، وفي حال ضياعها لا يمكن استردادها.

4- محدودية العرض والندرة: ويقصد به محدودية المعروض النقدي من عملة البتكوين، فإذا كان لكلّ عملة مشفرة حدود قصوى للمعروض

(12) الغرر والاستدلال به في الحكم على العملات الافتراضية المشفرة (البتكوين نموذجاً) قراءة في الفتاوى المعاصرة، الحاج يوسف بن أحمد خري و أ.د عبد الرحمن بن معمر السنوسي ص331.

(13) النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي -البتكوين أمودجاً، حمزة عدنان مشوقة ص140.

(14) عملة البتكوين دراسة فقهية، صالح أحمد العلي ص276.

(15) عملة البتكوين دراسة فقهية، صالح أحمد العلي ص276.

(16) النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي، حمزة عدنان مشوقة ص141.

(17) النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي، حمزة عدنان مشوقة ص140، البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقصان علوي السقاف ص57.

(18) العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط ص16.

(19) على معنى أنه لا يمكن التغيير في سجلّ المعاملات، فإن سلسلة الكتل تمتاز بالأمان وغير قابلة للتغيير، لأنه لا يمكن فكّ تشفيرها، ولا يمكن إعادة كتابة تاريخ المعاملات، إلا إذا كانت الجهة التي تحاول ذلك تمتلك أكثر من 50% من القوة الحاسوبية للشبكة. العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط ص16.

(20) عملة البتكوين دراسة فقهية، صالح أحمد العلي ص276.

(21) عملة البتكوين دراسة فقهية، صالح أحمد العلي ص276، على معنى أنه إذا قام شخص بإرسال العملة إلى شركة فإنه لا يمكنه إلغاء الصفقة واسترداد ما تمّ إرساله.

وتعد أول خوارزمية إجماع في العملات الرقمية هي خوارزمية إثبات العمل (Proof of Work) ويرمز لها بـ (Pow)، والتي قام بتصميمها ساتوشي ناكاموتو، وتم تطبيقها على البتكوين كطريقة للتغلب على أخطاء ازدواجية الصرف للعملة.⁽²⁸⁾

إلا أن هناك أنواعاً أخرى من الخوارزميات المستخدمة كوسيلة للتوافق منها:

1- إثبات الحصة/الملكية (PoS)، إثبات النشاط، إثبات السلطة (PoA)، إثبات الأهمية (PoI)، إثبات الحرق (PoB)، إثبات الحصة المفوض (DPoS)، إثبات الحصة المؤخر (LPoS)، إثبات الوقت المنقضي (PoET)، إثبات السعة (PoSpace)، إثبات العمل المؤجل (dPoW)، ولكل منها ميزات وسلبات⁽²⁹⁾، وتقوم خوارزمية إثبات العمل على: تنافس المعدنين في حلّ الألغاز الحاسوبية المعقدة، يصعب حلّ هذه الألغاز، ولكن عندما يتم حلّها -بإيجاد هاش معين يحقق متطلبات معينة لاعتباره حلاً صحيحاً- يمكن بثّ هذه الكتلة إلى الشبكة، فيقوم جميع المعدنين الآخرين بعد ذلك بالتحقق من صحة الحلّ وتأكيده الكتلة.⁽³⁰⁾

ومن عيوب نظام إثبات العمل⁽³¹⁾:

- إنها عملية تتطلب الكثير من الموارد من الجهاز، فعلى الرغم من أنها ليست معقدة بشكل مفرط؛ إلا أن النظام سيكون مشعباً عند تكاثر عمليات التحقق من الصحة التي يجب إجراؤها.⁽³²⁾
- إنه غير قادر على تجنب هجوم 51٪، يتكوّن هذا الهجوم من قدرة المهاجمين على التحكم في معظم العمليات المطلوب حلّها، ويمكن أن يتكبّدوا تكاليف مضاعفة. ومع ذلك، من الصعب للغاية احتكار نظام التحقق المستخدم في العملات المشفرة.⁽³³⁾

(28) انظر: سامي (2021، أكتوبر 1). ما هي خوارزمية إجماع البلوك تشين

<https://coreiten.com/BLOCKCHAIN>

(29) خزام (2022، فبراير 3). كيف تعمل خوارزميات الإجماع في سلاسل الكتل

<https://jemmytrade.com/blog/how-do-consensus-algorithms-work-in-block-chains>.

(30) انظر: خوارزمية إثبات العمل (Proof Of Work) PoW

<https://arabsbitcoin.com/what-is-proof-of-work>

(31) انظر: خوارزمية إثبات العمل PoW في العملات الرقمية (tekany.net)

(32) انظر: العملات الافتراضية بين مطرقة التسارع التكنولوجي وسندان المخاطر التقنية، طارق محمد السقا، ص 864 وما بعدها،

<https://www.economyinarabic.com/%d8%a5%d8%ab%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%85%d9%84>

(33) المرجع السابق.

وسيلة الاتفاق على صحة المعاملة، فإذا كان النظام اللامركزي يحتاج إلى التوافق المشترك لكي يستمر، فإنّ الخوارزمية المختارة هي الوسيلة التي عن طريقها تصل شبكة البلوك تشين إلى الإجماع والتوافق، حيث تُبنى البلوك تشين -بصفتها لا مركزية وعامة - كعقد موزعة، ولأنها لا تعتمد على سلطة مركزية، فإنّ العقد الموزعة تحتاج إلى الاتفاق على صلاحيات المعاملات، وهذا هو الدور الذي تلعبه خوارزميات الإجماع، فهي تعمل على تأكيد اتباع قواعد البروتوكول وضمان أنّ جميع المعاملات تحدث بطريقة موثوق بها، بحيث لا يمكن صرف العملات إلا مرة واحدة.⁽²⁷⁾

في الواقع يتم بناء شبكة البلوك تشين على أساس البروتوكول الذي سيقوم بتحديد كيفية عمل النظام، وبذلك فإنّ مختلف الأجزاء في النظام، وجميع المشاركين في الشبكة هم بحاجة إلى اتباع قواعد البروتوكول الأساسي، وفي حين أنّ البروتوكول يقوم بتحديد ما هي القواعد، فإنّ الخوارزمية هي من تحجر النظام بالخطوات التي يجب اتخاذها من أجل الامتثال لهذه القواعد وتحقيق النتائج المرغوبة.

(27) لما كانت الـ Blockchain، هي شبكة لا مركزية من الكتل تحتوي على بيانات

مختلفة، في العملات المشفرة، تُخزّن هذه الكتل معلومات حول جميع المعاملات داخل الشبكة، حيث تتم كتابة جميع الكتل على الشبكة بالتتابع واحدة تلو الأخرى ومتصلة في سلسلة، وتحتوي كل كتلة على معلومات حول جميع الكتل السابقة. ولا يمكن حذف أي شيء أو تعديله أو تغييره بأثر رجعي في مثل هذه الشبكة. بعد كل معاملة، سيكون عليك إعادة كتابة السلسلة بأكملها من البداية. وفي blockchain تشارك آلية خاصة مدججة تسمى خوارزمية الإجماع في عمليات التحقق والتأكد من تسجيلها بشكل صحيح. وخوارزمية الإجماع في blockchain هي: الطريقة التي توصل بها العقد اللامركزي للشبكة إلى اتفاق (أو إجماع) حول الحالة الحالية للبيانات في جميع الكتل. والعقدة هي أي كميوتر متصل بـ blockchain يتحقق من المعاملات ويؤكددها ويخزّن نسخة من blockchain.

وتضمن خوارزمية الإجماع اتباع قواعد البروتوكول وأنّ جميع المعاملات أصلية. بمعنى آخر، إنه المسؤول عن ضمان توافق جميع عقد الشبكة مع إضافة كتلة جديدة إليها، وبهذه الطريقة تحافظ خوارزمية الإجماع على سلامة وأمن الشبكة.

ومع ذلك، من المهمّ فهم الفرق بين خوارزمية الإجماع والبروتوكول، فالبروتوكول: هو قواعد blockchain، والتي بموجبها تتفاعل عقد الشبكة، ويتم نقل البيانات المتعلقة بالمعاملات ويتم تأكيد تعدين الكتلة. وخوارزمية الإجماع: هي الآلية للتحقق من استيفاء القواعد، وفيما إذا كانت الأرصدة والتوقيعات صحيحة، وفيما إذا كانت جميع المعاملات صحيحة. لذلك، على سبيل المثال: يعتبر كلّ من Bitcoin وEthereum بروتوكولات، في حين أنّ Proof-of-Work وProof-of-Stake هما خوارزميات إجماع.

انظر: خزام، أميرة (2022، فبراير 3). كيف تعمل خوارزميات الإجماع في سلاسل

الكتل: <https://jemmytrade.com/blog/how-do-consensus-algorithms-work-in-block-chains>

تتميّز هذه المرحلة بزيادة انتشار البتكوين وظهور قليل من التنظيم القانوني لتداولها، حيث قام الاتحاد الأوروبي بالموافقة على منح رخصة بنك لأول مؤسسة صرف أوروبية لعملة البتكوين⁽⁴¹⁾ عام 2012م، كما أسست هيئة لدعم استخدام البتكوين (Bitcoin foundation) في العام نفسه، وعلى إثرها تزايد استخدام البتكوين وقبوله كوسيلة دفع.⁽⁴²⁾ وفي عام 2013م حدثت تحولات كثيرة تدعم البتكوين، ففي حين اعترفت وزارة المالية الألمانية بعملة البتكوين واعتبرتها من أنواع المال الخاص، وفرضت الضرائب على حيازتها⁽⁴³⁾؛ أصدر القضاء في ولاية تكساس حكماً باعتبار البتكوين شكلاً من أشكال المال الذي يمكن استخدامه والاستثمار فيه.⁽⁴⁴⁾ وأنشئ أول جهاز صرف في ولاية سان دييغو الأمريكية لشراء عملة البتكوين، وكذلك صرفها بالدولار.⁽⁴⁵⁾ كما شهد هذا العام أول عملية طرح أولي للبتكوين كوسيلة للتمويل الجماعي.⁽⁴⁶⁾ كما شهد العام نفسه تطوراً آخر تمثل في قيام الولايات المتحدة بإصدار بعض الإرشادات التنظيمية التي طالبت المعدّنين (Miners) بالحصول على تراخيص معينة⁽⁴⁷⁾ من جهة، ومصادرة سلطاتها بعض البتكوين لأسباب تتعلق بارتباطها بعمليات غير قانونية حيث قامت ببيعها لاحقاً من جهة أخرى،⁽⁴⁸⁾ ونتيجة لذلك حصل ارتفاع مفاجئ في سعر صرف البتكوين أمام الدولار، فتفاوت على إثره قرار البنوك المركزية للدول في تحديد موقفها من البتكوين، فبينما اكتفت الصين بمنع البنوك من التعامل مع البتكوين، بقيت أغلب الدول الأخرى في حالة صمت حذر⁽⁴⁹⁾، وفي حين قامت بعض البنوك بإغلاق حسابات لمشايخ ومنصات تداول البتكوين.⁽⁵⁰⁾ في 2014م؛ تزايد عدد الشركات التي تقبل البتكوين في تعاملاتها مثل: شركة أوفر ستوك، تايجر دايركت، متاجر مونوبري، كما أصبحت Us -مزود

- إنّ نفقات الطاقة التي يتطلبها بروتوكول التحقق هذا عالية.⁽³⁴⁾
2- جهالة مصدره: ويقصد به أنّ مخترع نظام (Bitcoin) غير معروف، ففي عام 2008، قام شخص مجهول الهوية يدعى ساتوشي ناكاموتو، بنشر وصف لبرنامج البتكوين على موقع (bitcoin.org)، وأنشأ ساتوشي هذا المشروع بناء على أفكار ودراسات "السايفر بانكس cypherpunks"، وهي منظمة غير رسمية تجمع عدداً من المهتمين بالشفير ممن ناضلوا من أجل ترسيخ مبدأ احترام الخصوصية، والرغبة في التحرر من سطوة البنوك والوسطاء الماليين بشكل عام.⁽³⁵⁾

المطلب الثالث: واقع التعامل به

الناظر في التطور التاريخي للبتكوين - لغرض فهم الواقع الذي قُبل به وتم تداوله عليه - يلمح عدداً من المتغيرات الفنية والاقتصادية والقانونية فضلاً عن العرفية التي طرأت عليه، بحيث يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل رئيسية⁽³⁶⁾:

المرحلة الأولى: (2008-2011)

وتتميّز هذه المرحلة بأنها مرحلة النشأة والانطلاق، حيث أنشئ البتكوين كأول عملة رقمية مشفرة لا مركزية⁽³⁷⁾ في 2008م، بينما تمت أول عملية تجارية استخدم فيها البتكوين لشراء بيترا بمبلغ 10.000 وحدة من البتكوين في 2010م، كما أنشئ في العام نفسه سوق إلكترونية لصرف عملة البتكوين مقابل العملات العالمية.⁽³⁸⁾ ثم تزايد قبول التعامل بها من الأفراد والشركات والمتاجر⁽³⁹⁾ في 2011م، كما ظهرت في العام نفسه صفقات غير قانونية تتم بالبتكوين ضمن ما يسمّى بـ (Darknet) نظراً لعدم وجود أي قوانين تضبط التعامل بها.⁽⁴⁰⁾

المرحلة الثانية: (2012-2014)

- (41) تاريخ عملة البتكوين ومراحل تطورها «1987: 2016» | المصنوفة (matrix219.com)
- (42) تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org)؛ العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب ص20.
- (43) المرجع السابق.
- (44) العملات الرقمية المشفرة: المفهوم والإصدار والتداول والتكليف الفقهي له، فياض عبد المنعم حسانين ص31 وما بعدها.
- (45) المرجع السابق.
- (46) المرجع السابق.
- (47) العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب ص20.
- (48) المرجع السابق، تاريخ البتكوين XTb | .
- (49) العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب ص20؛ تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org)
- (50) المرجع السابق.

- (34) المرجع السابق.
- (35) البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رवान علوي السقاف ص58.
- (36) العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب ص20.
- (37) تاريخ عملة البتكوين ومراحل تطورها «1987: 2016» | المصنوفة (matrix219.com)
- (38) تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org)
- (39) المرجع السابق، والعملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب ص20.
- (40) تاريخ البتكوين.. أبرز محطات العملة المشفرة منذ البداية Borsaforex، العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب ص20.

اليابان قانوناً لقبول البتكوين كطريقة دفع قانونية⁽⁶⁰⁾، كما أعلنت روسيا أنها سوف تقنّن استخدام العملات المعمّاة مثل البتكوين⁽⁶¹⁾، فيما تزايدت التحذيرات العالمية من تداولها⁽⁶²⁾ نتيجة اضطرابات في قيمة البتكوين، حيث أدى تطوّر انتشار التكنولوجيا المالية إلى بطء معالجة المعاملات، كما بلغ سجلّ المعاملات للبتكوين أسوأ حالاته في تلك السنة⁽⁶³⁾، كما شهد هذا العام ظهور انقسامات للبتكوين بين المستخدمين داخل سلسلة الكتلّة نفسها حيث تمّ تقسيم الشبكة، ما أدى إلى إنشاء عملتين مشفرتين منفصلتين وهما البتكوين والبتكوين كاش، وبالتالي ارتفاع تكلفة التعدين⁽⁶⁴⁾.

المرحلة الرابعة: (2018-2022)

تميّزت هذه المرحلة بتطوّر البيئة التنظيمية والقانونية، ووضوح موقف الدول من الانتشار والتوسع في الاستثمار وتشعّب السوق، ففي عام 2018م تزايدت حوادث سرقات واختراقات لمنصّات تداول ومحافظ عملات رقمية⁽⁶⁵⁾، كما تراجع عدد من الشركات عن قبول البتكوين كوسيلة دفع، بسبب مخاوف بشأن تنظيم تداول البتكوين وأمور متعلّقة بالسرقة وغيرها⁽⁶⁶⁾، كما تضاعف استخدام العملة الرقمية "البتكوين" بشكل كبير في "الويب المظلم"، بهدف تجارة المخدّرات والأسلحة⁽⁶⁷⁾، ما أدى إلى إصدار العديد من البنوك المركزية على المستوى العربي والعالمي بيانات تحذّر فيها جمهور المتعاملين من التعاطي مع البتكوين، بصفتها عملة غير محسوبة المخاطر وشديدة التذبذب، ولا تملك جداراً قانونياً تستند إليه⁽⁶⁸⁾، كان ذلك في العام نفسه، بينما شهد عام 2019م نموّاً نسبياً لسعر البتكوين،

الأقمار الصناعية- أكبر شركة في العالم لقبول البتكوين⁽⁵¹⁾، ليس ذلك فحسب، بل أصبحت بعض الجامعات في المملكة المتّحدة تقبل دفع الأقساط بالبتكوين⁽⁵²⁾، ونتيجة لهذه التطورات قرّر موقع المعلومات الاقتصادية والمالية Bloomberg عرض مسار البتكوين⁽⁵³⁾، كما شهد هذا العام من الناحية القانونية إصدار بعض البنوك المركزية تحذيرات ضدّ البتكوين مثل: البنك المركزي لروسيا⁽⁵⁴⁾ على إثر إغلاق بعض منصّات تبادل البتكوين وإعلان إفلاس بعضها⁽⁵⁵⁾.

المرحلة الثالثة: (2015-2017)

تميّزت هذه المرحلة بظهور الاستثمارات والمضاربات على البتكوين مما سبّب تذبذباً في أسعارها بين ارتفاع صاروخيّ في سعر صرفها إلى هبوط حادّ في قيمة تبادلها، فقد شهد عام 2015م اختراقات لبعض المحافظ أدّت لهبوط سعر البتكوين⁽⁵⁶⁾، كما شهد أيضاً فتح آلاف المواقع لجمع وتعددين البتكوين⁽⁵⁷⁾، وعلى إثر ذلك تزايدت في عام 2016م عمليات شراء البتكوين حول العالم، ولاقى انتشاراً واسعاً في جميع أنحاء العالم⁽⁵⁸⁾، كما نشطت في هذا العام صناعة تعددين البتكوين، حيث يخزّن المعدّنون البتكوين، متوقعين ارتفاع الأسعار، فانبروا لشراء آلات التعددين بالآلاف، وقد حفّزت أسعار البتكوين المتصاعدة ربحية الآلات القديمة المستخدمة في التعددين. هذا وقد تسارعت وتيرة تبني البتكوين كأداة استثمار، فتدفّق المستثمرون من اليابان وكوريا الجنوبية⁽⁵⁹⁾ في عام 2017م، حيث أصدرت

(51) تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org) ؛ تاريخ عملة البتكوين ومراحل تطورها «1987 : 2016» | المصنوفة (matrix219.com)

(52) المرجع السابق.

(53) تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org) ؛ و Bloomberg هي وكالة أنباء دولية تقدّم التقارير المتعلّقة بالأخبار المالية.

(54) المرجع السابق.

(55) حيث تمّ في هذا العام إغلاق Mtgox أقدم منصّة تبادل عملة البتكوين، ومن ثمّ أعلن رسمياً إفلاسها، كما قامت المنصة التاريخية Vircurex بتعليق عملاتها في

تلك الفترة. انظر الرابط: تاريخ بيتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org) ؛ تاريخ عملة البيتكوين ومراحل تطورها «1987 : 2016» | المصنوفة (matrix219.com)

(56) -تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org)؛ والتاريخ السري لـ"بتكوين" رحلة من اللاشيء إلى 49 ألف دولار (al-ain.com)

(57) تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org)؛ تاريخ عملة البتكوين ومراحل تطورها «1987 : 2016» | المصنوفة (matrix219.com)

(58) المرجع السابق.

(59) التاريخ السري لـ"بتكوين" رحلة من اللاشيء إلى 49 ألف دولار (al-ain.com)؛ انتقال أكبر منصّات تداول البتكوين الصينية إلى اليابان، اتفاق كوريا الجنوبية مع أكبر البنوك هناك (arabicbroker.com) ؛ تاريخ سعر

البتكوين | BTC ساتوشييات (satoshiat.com)؛ اليابان وكوريا الجنوبية

تحوّضات في استثمار أكبر في عملة البتكوين (arabbit.net)

(60) <https://www.xtb.com/ar/learn-to-trade/the-history-of-bitcoin>

(61) -تاريخ بتكوين - ويكيبيديا (wikipedia.org)

(62) - رغم التحذيرات.. «البتكوين» تخفّق الـ8 آلاف دولار - أخبار السعودية | صحيفة عكاظ (okaz.com.sa)

(63) بتكوين تواجه خطر الانقسام إلى عملتين متنافستين (elaph.com)

(64) <https://www.xtb.com/ar/learn-to-trade/the-history-of-bitcoin>

(65) العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب، ص20.

(66) العملات الرقمية المشفرة في عقدها الثاني: دراسة تحليلية فنية وشرعية، معتز أبو جيب، ص20.

(67) تضاعف معاملات "البتكوين" في الويب المظلم خلال عام 2018 - عنب بلدي (enabbaladi.net)

(68) التاريخ السري لـ"بتكوين" رحلة من اللاشيء إلى 49 ألف دولار (al-ain.com)

المبحث الأول: التكييفات الفقهية للبتكوين في الاجتهاد المعاصر

من الملائم بعد النظر في خصائص البتكوين وما جرى عليه العرف في التعامل به؛ الشروع في تخريج التكييفات الفقهية له، لبيان الصورة الفقهية الملائمة لطبيعته وخصائصه وآلية عمله والموازنة بين ما أنشئ لأجله وما جرى عليه العرف به. لكن ثمة أمور تجدر الإشارة إليها قبل ذلك تتمثل في: تحرير محل النزاع وتحديد أسباب الاختلاف في التكييفات وهو ما سأتناوله في المطلب الآتي:

المطلب الأول: تحرير محل النزاع وتحديد أسباب الاختلاف

لا خلاف في كون البتكوين أحد أهم نوازل العصر التي تخضع لعوامل كثيرة متغيرة ومؤثرة في تكييفه وحكمه، من مثل:

- أ. التطور التكنولوجي للبيئة التي يُداول بها.
- ب. التنظيم القانوني الذي ينظم تداوله وتعدنيه في إقليم جغرافي ما.
- ج. الاعتبار الذي تتوجه الرغبات بسببه إلى البتكوين بالطلب والافتناء.
- د. المؤثرات السياسية والتقنية والسوقية التي تؤثر على تداوله.

كما يمكن تقرير الآتي كأسباب مقبولة للاختلاف في التكييف الفقهي للبتكوين:

1- يعدّ وجود اختلاف نسبي في تعريفه أو إمكانية حدوث تغيير في خصائصه أو وظائفه في بعض مراحل تطوره وتاريخه سبباً وجيهاً لانعكاس أثره على التكييف الفقهي، ويرى بعضهم أنّ تطوره المستمر يمنع من تكوين الرأي الشرعي الخاص به لتعدّد تكوين التصوّر الكامل والكافي له، ومن ثمّ إصدار الحكم الشرعي الخاص به، وقد ذهب إلى هذا الرأي بعض المجتهدين المعاصرين⁽⁷⁹⁾، مثل: الشيخ محمّد صالح المنجد⁽⁸⁰⁾، ويوسف الشيبلي⁽⁸¹⁾، وعبد العزيز الفوزان⁽⁸²⁾⁽⁸³⁾. ويتربّط على هذا الرأي أنّ كلّ حكم يصدر -في

إذ ارتبط بضعف عدد من العملات العالمية، مثل الدولار واليوان الصيني. أعقب ذلك تذبذب في سعر البتكوين عام 2020م تزامناً مع انتصاف البتكوين حيث انخفضت مكافأة الكتلة⁽⁶⁹⁾، وحيث تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير بجائحة COVID-19 في جميع الأسواق، فقد تسبّب ذلك في انخفاض سعر البتكوين في الربع الأول، إلا أنّ الخوف في الأسواق التقليدية أدى إلى ارتفاع أسعار البتكوين لاحقاً، وحققت العملة أرقاماً قياسية جديدة في سعر الصرف مع العملات الرسمية⁽⁷⁰⁾. أما عام 2021م فقد تذبذب سعر البتكوين بين الانخفاض تأثراً بالتقييدات الرسمية على العملة من بعض الحكومات وعلى رأسها الصين⁽⁷¹⁾ - حيث لعبت الأزمات السياسية دوراً كبيراً في ذلك الانخفاض⁽⁷²⁾ - من جهة، وبين الارتفاع المصاحب لإعلان الرئيس التنفيذي لشركة تسلا للسيارات الكهربائية اعتماد البتكوين ضمن أدواتها الاستثمارية، حيث قام بضعّ استثمار بقيمة 1.5 مليار دولار بشأن العملة⁽⁷³⁾ من جهة أخرى. كما تأثر ارتفاعاً باعتماد SEC (لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية) لمؤشر ETF (صندوق تداول عقود البتكوين الآجلة)⁽⁷⁴⁾⁽⁷⁵⁾ من جهة، وانخفاضاً عند إعلان شركة تسلا للسيارات الكهربائية إلغاء فكرة التعامل بالبتكوين لأسباب بيئية من جهة أخرى⁽⁷⁶⁾ وواصل البتكوين التذبذب في سعره عام 2022م إثر مصادرة وزارة العدل الأمريكية 3.36 مليار دولار من عملة البتكوين⁽⁷⁷⁾ من جهة، واختيار FTX⁽⁷⁸⁾ من جهة أخرى.

(69) المرجع السابق؛ تاريخ البتكوين .. أبرز محطات العملة المشفرة منذ البداية -

Borsaforex

(70) أسعار البتكوين فوق 14 ألف دولار لأول مرة في 2020 (al-ain.com)

(71) انخفاض سعر البتكوين إلى ما دون 30 ألف دولار لأول مرة منذ خمسة أشهر (france24.com)

(72) مثل: أزمة الصين وأمريكا، أزمة كازاخستان (باعتبارها أحد أهم مزارع التعدين)، أزمة روسيا وأوكرانيا، وما تبعه من ارتفاع أسعار الفائدة في بعض الدول حيث شكّلت هذه العوامل أسباباً مؤثرة في خفض سعر البتكوين النسبي. ما علاقة

انخفاض سعر بتكوين بالاضطرابات في كازاخستان؟ - BBC News - عربي

(73) بتكوين تلهب حماس المستثمرين وتجاوز مستويات قياسية (aa.com.tr)

(74) وكانت شركة ProShares قد تقدّمت بإنشاء صندوق ETF لعقود البتكوين الآجلة، للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) قبل عدة سنوات.

(75) صندوق ETF العقود الآجلة للبتكوين من "VanEck" ينهي يومه الأول بإدارة 9.6 مليون دولار - بتكوين العرب (arab-btc.net)؛ تجدر الإشارة إلى أنّ لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) أصدرت موافقتها على ETF للعقود الآجلة للبتكوين، ولم تصدر موافقتها على ETF الفوري للبتكوين.

(76) البتكوين: تسلا تعلق بيع سيارتها الكهربائية بالعملة المشفرة "بسبب القلق بشأن

تغيّر المناخ - BBC News - عربي

(77) البتكوين: ما لغز الـ 3.3 مليار دولار من العملات المسروقة وكيف عثر عليها؟ -

BBC News عربي

(78) بعد إعلان منصة FTX إفلاسها.. «بتكوين» يتراجع إلى 16,798 دولاراً

(almasryalyoum.com)

(79) الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين ص128.

(80) على الرابط: <https://youtu.be/pzgRx4mBrVQ>

(81) على الرابط: <https://youtu.be/KxikLcHuVt0>

(82) على الرابط: <https://youtu.be/L4QVRA9U21w>

(83) تجدر الإشارة إلى أنّ الشيخ عبد الرحمن البراك كان من المتوقّفين في تكييفه، ثم بعد ذلك أجازته كنفه، وعند النظر في فتواه المنشورة على الموقع الرسمي للشيخ، تبين لي أنّ فتواه لا تتوافق مع الواقع المتصوّر للبتكوين، ويبدو أن هناك خطأ في التصوّر المنقول إليه من المستفتي، يتضح ذلك في فتواه عند قوله: "مما يُرجح القول بالجواز - عندني - أنّ هذه العملة ما دام لها غطاء عند من أصدرها فهي مقبولة؛ لأنّها حينئذٍ تشبه التبيكات المصدّرة بمبالغ مجزأة على رصيد في حساب معروف". انظر الرابط:

حكم التعامل بالبتكوين وحكم الرّكاة فيها -الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ عبد الرحمن

بن ناصر البراك (sh-albarrak.com)

وفيما يلي التفصيل في كلِّ اتجاه، وما يندرج تحته من تكييفات فرعية، مع بيان أسبابه وشروطه وما استند إليه، وموانع هذا التكييف، وما يُعترض عليه وما يصاحب هذا الاعتراض من نقاشات، وذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: البتكوين نقد

اتَّفق عدد من المجتهدين على إثبات صفة النقدية للبتكوين، لكنهم اختلفوا في نوع النقدية الثابتة للبتكوين على رأيين رئيسين:

الرأي الأول: أثبت له صفة النقد المستقل⁽⁸⁵⁾

وإليه ذهب بعض المجتهدين منهم: د. عبد الله العقيل⁽⁸⁶⁾، د. قطب سانو⁽⁸⁷⁾، د. نايف العجمي⁽⁸⁸⁾، د. عبد البارئ مشعل⁽⁸⁹⁾، وإبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى⁽⁹⁰⁾.

مضمون هذا التكييف:

أنَّ البتكوين يستوفي وظائف النقد ويحمل خصائصه، فيأخذ حكمه بأن يُعدَّ نقوداً مستقلةً لها طبيعتها الخاصة.

مستندات هذا التكييف⁽⁹¹⁾:

- 1- أنَّ البتكوين أنشئ ليكون نقداً خارجاً عن سيطرة البنوك المركزية.
- 2- قيامه بوظائف النقد: وسيطاً للتبادل، ووحدةً للحساب، ومقياساً للقيمة.

(85) العملات الرقمية المشفرة: حثيات معينة على تكييفها الفقهي، أحمد مهدي بلواي ص25؛ البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رवान علوي السقاف ص62؛ العملات الرقمية المشفرة حقيقتها - خصائصها - حكمها، أحمد بن هلال الشيخ ص16؛ العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، عمر عبد عباس الجميلي ص189-190؛ التأصيل الفقهي للعملات الرقمية البتكوين نموذجاً، غسان محمد الشيخ ص36 وما بعدها.

(86) الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية (Bitcoin)، عبد الله العقيل ص39. (87) في نقدية العملات الرقمية المشفرة وأثرها في بيان حكمها الشرعي رؤية منهجية، قطب مصطفى سانو ص14.

(88) التكييف الفقهي والحكم الشرعي للعملات الرقمية المشفرة، نايف العجمي، على الرابط:

<https://youtu.be/UiZx0R-K7fE>

(89) ثورة البتكوين تقدير وتقييم الأوصاف المؤثرة في الحكم الشرعي، عبد البارئ مشعل، سلسلة مقالات منشورة على الرابط: ثورة البتكوين: تقدير وتقييم الأوصاف المؤثرة في الحكم الشرعي-1- السبيل (assabeel.net)، والقضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، عبد البارئ مشعل ص54.

(90) النقد الافتراضي بتكوين نموذجاً، إبراهيم بن محمد يحيى ص22.

(91) انظر: بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي بشأن مشروعية البتكوين (Bitcoin) رقم (2018/1)، بتاريخ 11 يناير 2018، على الرابط: Bitcoin5.pdf (iefpedia.com)؛ الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين ص118 وما بعدها؛ الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل، هايدي عيسى حسن علي حسن ص698-699؛ ضوابط إنشاء العملات في الفقه الإسلامي عملة بتكوين نموذجاً، سامي مطر الحمود ص359؛ العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، بندر بن عبد العزيز يحيى ص241؛ العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، عمر عبد عباس الجميلي ص189.

مرحلة ما قبل الاستقرار- إنما هو حكم مرحلي مرهون بما جرى به العرف عند التعامل بالبتكوين في حينه.

2- إذا كان ثمة تشابه شكليّ أو جوهريّ في طريقة إصداره أو آلية عمله أو تداوله مع غيره من العملات الرقمية المشفرة، فسيزيد بلا شكّ من هوة الاختلاف في تكييفه الشرعي عند المجتهدين، إذ يتطلّب الأمر الوقوف على ما تفرّق به هذه العملة غيرها من العملات من جهة، والوقوف على ما يمكن أن يؤثّر في عملها وخصائصها ووظائفها في المستقبل من جهة أخرى، وهذا مما يتفاوت المجتهدون في القدرة على الوصول إليه.

3- إذا كان ثمة اختلاف في تعريف النقد والمال أو شروطهما فسينعكس بلا شكّ أثره على مجتهدي المذاهب من الفقهاء حال التكييف الفقهي للبتكوين.

4- إذا كان ثمة اختلاف في علل الرّبّا في الذهب والفضة فسيضفي ذلك أثراً على الترخيص الشرعي للبتكوين.

بعد هذه الإشارة السريعة لبعض أسباب الاختلاف في تكييف البتكوين، يمكن الشروع في عرض أهم التكييفات الفقهية للبتكوين في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: تكييفات الفقهاء للبتكوين

يتعدّد تكييف البتكوين في الواقع إلى صور متباينة في بعض الاتجاهات، وإلى صور مختلفة في اتجاهات أخرى، ويرجع تفاوت الاجتهادات في تكييف البتكوين إلى اختلاف ما وقف عليه المجتهد من تصوّرات في حقيقته وطبيعته وأهدافه من جهة، وإلى معرفة ما جرى به العرف في التعامل به من جهة أخرى، وحيث إنّ الأخيرين مما يعترهما التغيّر ويحتاجان إلى دقّة الملاحظة والمتابعة فلا شكّ أنّ دقّة التكييف ناشئة عن دقّة الملاحظة، ويمكن تقسيم التكييفات الفقهية للبتكوين إلى اتجاهين رئيسين⁽⁸⁴⁾:

الاتجاه الأول: يثبت صفة النقدية له، على تفاوت في نوع النقدية الثابتة. الاتجاه الثاني: يثبت صفة العرضية (السلعية) على تفاوت في نوع العرضية الثابتة.

(84) تجدر الإشارة إلى وجود بعض الاجتهادات الشرعية والقانونية خارج إطار هذين الاتجاهين، إلاّ أنّ الباحث لم يتناولها لسببين، الأول: دخولها ضمنياً في الرأي المتوقف عن إصدار تكييف شرعي أو قانوني، وإنّ رتب عليها حكماً بجمرة أو حظر التداول نظراً لمخاطرها. الثاني: أنه لا توجد مستندات كافية لهذا الرأي سوى النفي المجرد للنقدية ونفي السلعية، والنفي لا يحتاج إلى إثبات. انظر لسرد بعض هذه الآراء في: العملات الرقمية المشفرة حقيقتها خصائصها حكمها، أحمد بن هلال الشيخ ص16؛ البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رवान علوي السقاف ص62؛ أبعاد العملة الافتراضية، علي أحمد المهدي وإسماعيل كاظم العيسوي ص525.

- 3- قدرة هذه النقود على الانتقال من طرفٍ لآخرٍ بحيث تُتمّ عمليات إعادة التشفير ذاتياً من خلال البلوكتشين.
- 4- حصول قبول عامٍ نسبيٍّ له.
- مفترضات هذا التكييف⁽⁹²⁾:**
- 1- قبول ممارسة إصدار النقد من غير الدولة، وأن تكون السلطة في إصدارها ثابتة لبرمجة مسبقة متفق على قواعدها، ويلزم منها أن المصدر الأوّل الذي أنشأ أول كتلة للبتكوين خارج المساءلة القانونية.
- 2- يثبت لوحدة البتكوين صفة التمنية أصالةً واستقلالاً منذ نشوئها.
- 3- تفسير الدفع السابق للحصول عليها - في منصات التداول - بأنه دفع لشراء نقد (صرف).
- 4- استخدام العميل لتلك الوحدات مع طرف آخر ينهاي التزامات العميل تجاه الطرف الآخر، وذلك بمجرد وصول هذه الوحدات إلى الطرف الآخر وانتقالها إليه. فلا يملك الطرف الآخر مطالبته بالسداد، ولا مطالبة أيّ جهة بالسداد، ولكنه فقط يملك استخدامها مع طرف آخر، أو تحويل هذه الوحدات إلى نقود عادية بالبيع في منصات التداول أو من خلال آلات الصراف المتواجدة في أماكن محدودة - تبعاً للتنظيم القانوني لكل دولة -.
- 5- عدم وجود الدعم القانوني الكافي الداعم لاستخدام البتكوين.
- مستلزمات هذا التكييف⁽⁹³⁾:**
- تعامل هذه الوحدات معاملة النقود في جميع أحكامها، وأهمّها:
- يجري على تلك الوحدات الرّبا بنوعيه الفضل والنسيئة، فلا يجوز مبادلة هذه الوحدات ببعضها مفاضلةً إلا إذا اختلف الجنس باختلاف نوع العملة المقابلة؛ فيجوز حينئذٍ التفاضل، ويحرم النسيئة.
 - تجب الزكاة على وحدات البتكوين ببلوغها النصاب، سواء أعدت للتجارة أم لم تعدّ.
 - يجوز جعلها رأس مالٍ سلّم، ورأس مالٍ مضاربة.
- ما يعترض هذا التكييف⁽⁹⁴⁾:**

(92) المراجع السابقة.

(93) المراجع السابقة.

(94) انظر: محدّدات الإفصاح عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، نصر الدين أحمد محمد سراج ص945 و950؛ العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، أحمد إبراهيم دهشان ص830-831؛ العملات الافتراضية وآثارها الشرعية حالة البتكوين نموذجاً، لمياء محمد رسلان ص462 و474؛ مالية العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البتكوين أنموذجاً) دراسة شرعية اقتصادية، حكوم السنية وباحمد ريس ص936؛ النظر المالي وعلاقته بالحكم على المستجدات العملات الافتراضية أنموذجاً، ظلال أم الخير أحمد تيسير كعيد ص503؛ أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، عبد العزيز شويش عبد الحميد وإبراهيم محمد أحمد ص785.

(95) العملات الرقمية المشفرة، شادية محمد كعكي ص9؛ وانظر: العملات الافتراضية واقعها وتكيفها الفقهي وحكمها الشرعي، عمر عبد عباس الجميلي ص109.

(96) النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، سارة متلع القحطاني ص559.

(97) المرجع السابق؛ والعملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، بندر بن عبد العزيز الجبلي ص264.

إذا كان هذا التكييف يؤدي بالاستلزام إلى ثلاثة اتجاهات أو آراء فقهية، فإن الامتناع هنا والنقد يتوجه إلى الرأي الذي عادل بين عاملي العرضية والتمنية في التأثير في الحكم؛ فأثبت لها ما يثبت للتمنية في جهة، وأثبت لها ما يثبت للعرضية في جهة أخرى. إذ أثبت لها جريان ربا النسيئة عليها، ومنع من جريان ربا الفضل.

وامتناع هذا التكييف، في حقّ البتكوين، يحصل بوجهين:
الأول: بالتدليل على عدم سلامة الفرضية التي يُبنى عليها هذا التكييف.
الثاني: ببيان أوجه الفرق بين البتكوين والفلوس من حيثيات مختلفة.
أولاً: سلامة الفرضية التي يبنى عليها هذا الاتجاه تكييفه.
إذا كان هذا التكييف يفترض تعادل عاملي العرضية والتمنية في الوحدات المشققة، فإنّ هذا الفرض ودليله ساقطان من عدّة وجوه بياها كالاتي:

● سقوط افتراضه (104)

الأول: حيث إنّ العرضية والتمنية وصفان متناقضان من حيث الغرض والاستخدام، فإنّ التعادل بين العاملين في وحدة البتكوين نفسها (في زمن واحد، ومكان واحد) ممتنع، لأنّ المتناقضين لا يجتمعان معاً، كما لا يرتفعان معاً.

الثاني: حيث إنّ إعطاء حكم التعادل إنما تمّ بالنظر إليها بالنسبة إلى جنسها من جهة كلية تجمع بين واقع استخدام هذا النوع من الوحدات المشققة في النقود المشققة، وباقي أنواع جنسها في غيرها من الاستخدامات، برابط التماثل في الشكل والحقيقة الذاتية. وحيث إنّ متعلق الأحكام الشرعية هو أفعال المكلفين (105)؛ فوجب النظر في حال المحلّ من حيث تعلق استخدامه بأفعال المكلفين فيه. وبتحقيق النظر في ذلك؛ فإنّ اكتسابها صفة التمنية إنما كان باعتبار الحال الواقع، والذي ينبغي إصدار الحكم على أساسه.

الثالث: إثبات المالية للبتكوين منفصلة عن استخدامه الذي أنشئ لأجله يتم من وجهين - كليهما ساقط -:

الوجه الأول: بالنظر إلى ارتباطه ببرنامجه الذي يتداول فيه (البلوكشين والبروتوكول الذي يفرض نظام عمل يتم به التوثيق) وكلاهما تثبت له المالية، فتثبت المالية تبعاً للبتكوين، بغض النظر عن استخداماته.

وسقوط هذا الوجه يتمّ إذا فهم الفرق بين مكونات البتكوين: الوحدة والبروتوكول والبلوكشين، وثبوت المالية للأخيرين لا يلزم منه ثبوتها للأول،

(103) النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، سارة متلع القحطاني ص 560 وما بعدها.

(104) المرجع السابق.

(105) يقول الشاطبي: "لأنّ الشرائع إنما جاءت لتحكم على الفاعلين من جهة ما هم فاعلون"، الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي 44/3.

1- وحدات البتكوين لها قيمة مالية في ذاتها، بحيث تتوجه إليها الرغبات لمنافع استعمالها، وهي بذلك عرض من العروض التجارية.

2- أنّ وحدات البتكوين تثبت لها خصائص النقود ووظائفها بعد رواجها ثمناً للسلع والخدمات.

مستلزمات هذا التكييف (98):

التفريق في الحكم بين البتكوين والنقدين (من الذهب والفضة) من حيث مصدر التمنية، فالأول النقدية فيه اصطلاحية، والأخير النقدية فيه خلقية، فالبتكوين -وفق هذا الرأي- يتجاذبه عاملان مختلفان متعادلان في القوة (النقدية والعرضية). وإذا كان الأمر كذلك فهو كالفلوس في طرؤ التمنية عليه؛ فيلحق بها، فيثبت له ما ثبت للفلوس من أحكام.

ولما كانت الأحكام المثبتة للفلوس مختلفة عن الأحكام الثابتة للنقدين؛ فإنّ الأحكام المثبتة لتلك الوحدات المشققة تكون مختلفة بالضرورة.

انقسمت آراء الفقهاء في حكم الفلوس إلى ثلاثة آراء رئيسية (99):

الأول: الفلوس لها أحكام النقدين؛ فيجري عليها الرّبا -بنوعيه- وتجب فيها الزكاة، وتصلح رأس مال للتمنّ والمضاربة (100). وهؤلاء غلبوا عامل التمنية.

الثاني: الفلوس لا تأخذ أحكام النقدين؛ فلا تجب فيها الزكاة -إلا بتأخذا متجراً- ولا يجري عليها الرّبا، ولا تصلح رأس مال للتمنّ (على خلاف) أو المضاربة (101). وهؤلاء غلبوا عامل العرضية؛ فاتفقوا من حيث الأحكام الفقهية مع التكييف الفقهي بأنّها عرض.

الثالث: الفلوس لها بعض أحكام النقدين؛ فيجري عليها ربا النسيئة، ولا يجري عليها ربا الفضل، وتجب فيها الزكاة (102). وهؤلاء توسّطوا بين العاملين فيها. **موانع هذا التكييف (103):**

(98) النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، سارة متلع القحطاني ص 559.

(99) انظر: الموسوعة الفقهية 205/32.

(100) وهو قول محتج من الحنفية، وقول عند المالكية، ومقابل الصحيح عند الشافعية، ومقابل الصحيح عند الحنابلة. انظر: الأصبحي، المدونة 395/8-396؛ وابن تيمية: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه 459/29؛ والمرغيناني، الهداية شرح البداية 63/3؛ الكاساني، بدائع الصنائع 185/5.

(101) وإليه ذهب الشافعية في الصحيح، والحنابلة في الصحيح، وهو قول الشيخين من الحنفية، والمالكية في قول. انظر: المرغيناني، الهداية شرح البداية 63/3؛ العدوي، حاشية العدوي 183/2؛ الغزالي، الوسيط 150/3؛ والدماطي، إعانة الطالبين 12/3؛ ابن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه 459/29؛ المرادوي، الإنصاف 15/5-16.

(102) وهو للمالكية في قول. انظر: الأصبحي، المدونة الكبرى 421/8؛ والعدوي، حاشية العدوي 183/2.

الجمهور-⁽¹⁰⁸⁾، إذ لا يجوز قياس الفرع على الفرع، بل يقاس الفرع الجديد على الأصل مباشرةً، فلا تقاس الوحدات على الفلوس، بل على النقدين.

ثانياً: أوجه التفريق بين وحدات البتكوين والفلوس⁽¹⁰⁹⁾

إذا كان هناك من يقيس البتكوين على الفلوس من حيث طرؤ التمنية عليهما، فإنّ هناك من يستدلّ على هذا التشابه وهذا القياس بكونهما يستخدمان في المعاملات الصّغيرة القيمة. والحقيقة أنّ هذا القياس باطل من عدّة وجوه تبيّن الفرق بين البتكوين والفلوس، من أهمّها:

- أنّ استخدام البتكوين لا يقتصر على المعاملات الصّغيرة القيمة من حيث الواقع، ولو كان الغالب في استخدامها هو المعاملات الصغيرة القيمة. كما أنّ السلع التي تستخدم في مقابلها البتكوين لا تعدّ من محفّرات السلع، بينما الفلوس كانت تستخدم كنقدٍ مساعد، جنباً إلى جنبٍ مع كلّ من الذهب والفضة؛ لشراء المحفّرات من السلع وفي المعاملات الصّغيرة القيمة.

يقول المقريري: "وكانت الفلوس لا يُشترى بها شيء من الأمور الجليّة، وإنّما هي لنفقات الدور"⁽¹¹⁰⁾.

- في حال إبطال التعامل بالبتكوين يفقد البتكوين صفته النقدية، وذلك لا يسمح له بالرجوع إلى أصله العرضي-محلّ الادّعاء- مما يدلّ على أنّه لا منفعة ذاتية فيه، بخلاف الفلوس، فهي إذا كسدت أو أبطل التعامل بها، فلها قيمة في نفسها أشبه بسائر العروض.

- قيمة البتكوين النقديّة مرتبطة من حيث النشأة بقيمة العملات النقديّة، فهي بهذا الاعتبار موعلة في التمنية كإيغال العملة النقديّة التي تقابلها، بينما الفلوس مختلف في ثمنيتها أصلاً، فكيف بإيغالها في التمنية؟!

وما يدلّ على أنّ ارتباط القوة الشرائية للبتكوين بالقوة الشرائية نفسها للعملات النقديّة وجود سعر الصرف بينهما في مواقع ومنصّات محدّدة، ولما كانت قيمة البتكوين السوقية تفوق قيمة الذهب والفضة، فإنّ الغالب في التعامل به المضاربة على فرق السعر، بالضبط كما العملات التقليدية.

الفرع الثاني: البتكوين عرض تجاري

لأنّ الوحدات من حيث هي وحدات لا قيمة لها في ذاتها، وإنّما قيمتها تُستمدّ من الوظيفة التي تستخدم لها، وحيث إنّها في البتكوين تستخدم نقداً، فإنّ ماليّتها تسقط إذا استُخدمت في غير النقد، لأنّه لا منفعة أخرى لها في البتكوين، بخلاف بقيّة العملات الأخرى إذ تستخدم الوحدات فيها لأغراض أخرى كإثبات الملكية، أو تمثيل حصّة في مشروع، أو تمثّل حقّ منفعة، أو غيرها من الأغراض حسب النشاط الذي أنشئ لأجله المشروع وبني على أساسه البلوكتشين وبروتوكول التداول.

الوجه الثاني: أنّ هذه الوحدات من حيث هي وحدات يمكن استخدامها لأيّ غرض، فإذا كان الأمر كذلك فهي مال، فتبتت المالية لها، ثم ينظر فيما استخدمت لها: عرض أم نقد.

والحقيقة أن المالية في الشرع تثبت بأحد أمرين:

القيمة الذاتية للشيء من حيث منفعته الثابتة خلقة، أو من حيث استخدامه لمنافع أخرى غير منفعته الذاتية الخلقية.

وهذه الوحدات من حيث حقيقتها لا منفعة ذاتية فيها، فلا يمكن إثبات المالية لها باعتبار ذاتها، وإذا ما أردنا إثبات المالية لها باعتبار الغرض الذي تستخدم له هنا في البتكوين: فهي نقد، إنّ قامت بوظائف النقد، وإلا فليست بمال، فماليّتها مرتبطة بوظيفتها كنقد، فإن لم تقم بوظائف النقد، فلا منفعة فيها في نظام البتكوين.

ويؤيد ذلك: الغرض من إنشائها؛ ذلك أنّ البتكوين -كنظام- أريد له أن يكون نظاماً نقدياً لا مركزياً، ووحدة البتكوين وسيلته لذلك، فإن لم تستخدم لذلك فلا فائدة أخرى مرجوة منه.⁽¹⁰⁶⁾

● سقوط دليله⁽¹⁰⁷⁾:

كما يسقط هذا الافتراض بسقوط دليله، وهو القياس، إذ يقاس -هذا التكييف- وحدات البتكوين على الفلوس في إلحاق حكم النقدية لها، وإثبات بعض أحكامها لها. وطريق ثبوت حكم النقدية في الفلوس هو القياس على النقدين؛ وهذا يعني وجود قياسين، كانت الفلوس في القياس الأول أصلاً، والوحدات فرعاً لها، وقياس ثانٍ كانت الفلوس فيه فرعاً، والنقدين أصلاً لها. وهذا من الناحية الأصولية غير صحيح -على رأي

(108) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران 308/1.

(109) النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، سارة متلع القحطاني ص653؛ البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقوان علوي السقاف ص67.

(110) النقود الإسلامية المسمّى بشدور العقود في ذكر النقود، تقي الدين أحمد بن علي المقريري ص37.

(106) العملات الرقمية المشفرة حيثيات معينة على تكييفها الفقهي، أحمد مهدي بلواني ص26.

(107) النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، سارة متلع القحطاني، ص561-562؛ البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقوان علوي السقاف ص67.

■ البتكوين ليس جنساً من الأجناس الربوية الستة المنصوص عليها في حديث عبادة بن الصامت⁽¹¹³⁾ - وغيره - يلحق بها، ويقاس عليها. فهو غير صادر من بنك مركزي أو مؤسسة مالية - وحيث لم يكن عملة وهو يعرض للبيع والشراء فهو إذاً سلعة - . وما كتب بالتشهير عليه من تقسيم لوحده، وتعيين قيمته بالتداول يعتبر أمراً اصطلاحياً مجازياً، لا تخرج به عن حقيقته في أنه مالٌ متقومٌ ليس من جنس الذهب ولا الفضة، ولا غيرها من الأموال الربوية. ويظهر انتفاء الجامع بين البتكوين والنقد من حيث مخالفته لطبيعتها وذاتها من جهة، وبمخالفتها لها في العلة الربوية من جهة أخرى.

مفترضات هذا التكييف:

يفترض هذا التكييف أمرين:

الأول: وجود القيمة الذاتية لوحدة البتكوين، بحيث تتوجه إليها الرغبات لذاتها ابتداءً.

الثاني: انتفاء خصائص النقد ووظائفه عن تلك الوحدات.

مستلزمات هذا التكييف:

يستلزم تخريج البتكوين بهذا التكييف عدداً من الأحكام الفقهية، أهمها:

- **عدم جواز السلم بما لأن البتكوين، بمقتضى هذا التكييف، ليست أثماناً، وإنما هي عروض.**
- **عدم جريان الربا بنوعيه عليها؛ فلا بأس من بيع بعضها ببعض متفاضلاً، فيجوز بيع العشرة بخمسة عشر، أو أقل، أو أكثر، كما يجوز بيع بعضها ببعض أو بثمن من الأثمان الأخرى كالذهب، والفضة، والبرونز، وغيرها من المعادن النقدية نسيئةً.**
- **عدم وجوب الزكاة فيها ما لم تُعد للتجارة، لأن من شروط وجوب الزكاة في العروض إعدادها للتجارة.**

موانع هذا التكييف⁽¹¹⁴⁾:

ترتكز هذه النظرية على أمرين:

(113) عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يبدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد".
والحديث أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ح (1587) 1211/3.

(114) المراجع السابقة؛ النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، سارة متلع القحطاني ص555 وما بعدها؛ ضوابط إنشاء العملات في الفقه الإسلامي - عملة البتكوين نموذجاً، سامي مطر الحمود ص363.

اتَّفَق عدد من المجتهدين على إثبات صفة العرضية للبتكوين، لكنهم اختلفوا في نوع العرضية الثابتة للبتكوين على رأيين رئيسيين:

الرأي الأول: أنها سلعة / عرض تجاري⁽¹¹¹⁾

مضمون هذا التكييف:

أنَّ البتكوين لَمَّا كَانَتْ تتوجَّه إليه الرغبات ويعرض للبيع والشراء فهو مال، وله قيمة ذاتية باعتبار جنسه، فهو عرض من عروض التجارة، له ما لعروض التجارة من خصائص وأحكام.

أدلة هذا التكييف⁽¹¹²⁾:

يُستدلُّ على هذا التكييف بأن:

■ وحدات البتكوين مالٌ متقومٌ، ومرغوبٌ فيه، وله قيمة ذاتية، والدليل على ذلك:

- **أنَّه يعرض للبيع والشراء، والعقد - بين باذل البتكوين وبازل العملة الرسمية - واقعٌ عليها؛ فهي إذاً المقصودة لفظاً ومعنى.**
- **أنَّ الرغبات تتوجَّه إليه ببذل العمل والجهد وإنفاق المال في عملية التعدين كمكافأة على التعدين، فبذل العمل والجهد والمال للحصول عليه يدل على أنَّ له قيمة ذاتية.**

(111) وجدت هذا التكييف في كلِّ المراجع التي رجعت إليها، لكني لم أجد من ينسبها إلى قائلها ولم أقف عليه بالبحث. انظر: العملات الرقمية المشفرة حيثيات معنية على تكييفها الفقهي، أحمد مهدي بلواي ص25؛ البتكوين وصفته النقدية، رقوان علوي السقاف ص62؛ العملات الرقمية المشفرة حقيقتها - خصائصها - حكمها، أحمد بن هلال الشيخ ص16؛ العملات الافتراضية واقعها وتكييفها الفقهي وحكمها الشرعي، عمر عبد عباس الجميلي ص189-190؛ التأصيل الفقهي للعملات الرقمية البتكوين نموذجاً، غسان محمد الشيخ ص36 وما بعدها؛ وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية دراسة فقهية، مراد رايق رشيد عودة ص214؛ النظر المالي وعلاقته بالحكم على المستجدات العملة الافتراضية أمودجاً، طلال أم الخير وأحمد تيسير كعيد ص503؛ ضوابط إنشاء العملات في الفقه الإسلامي عملة البتكوين أمودجاً، سامي مطر الحمود ص359.

(112) العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، بندر بن عبد العزيز يحيى ص242؛ إصدار العملات الافتراضية، إسماعيل عبد عباس الجميلي ص98؛ محددات الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات، نصر الدين أحمد محمد سراج ص950؛ الحاجة إلى مظلة تشريعية، هايدي عيسى حسن علي حسن ص699؛ الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية والموقف التشريعي منها، جمال عبد العزيز عمر العثمان ص593 و598؛ أبعاد العملة الافتراضية، علي أحمد المهدي وإسماعيل كاظم العيسوي ص525؛ الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، مراد بن صغير ص578؛ البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقوان علوي السقاف ص63؛ وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية دراسة فقهية، مراد رايق رشيد عودة ص214؛

Bitcoin - Asset or Currency? Revealing Users' Hidden Intentions, Florian Glaser, et al, 2014, ECIS

في التوكيز - أو يوظفها باعتبارها نقداً - كما في الكوينز وما يُشتق منها "التكوينز" -، فيثبت لها تبعاً وصف الوظيفة التي تقوم بها عرضاً أو نقداً - حسب هدف المشروع الذي أقيمت لأجله والشبكة التي تُتداول فيها والبروتوكول الذي يضمن تحقق ذلك - . وهذه الوحدات في حالة البتكوين: نقد، باعتبار الوظيفة التي تقوم بها حسب المشروع الذي أنشئت لأجله والبروتوكول الذي يضمن ذلك. وإذا ثبت ذلك فإنه:

- يسقط قياسها على باقي أفراد جنسها من حيث هي أرقام مشفرة⁽¹¹⁶⁾ يمكن استخدامها لأغراض أخرى غير النقد.
- يثبت كون قيمة هذه الوحدات نابعة من الوظيفة التي تُخدم المشروع الذي أنشئت لأجله، وهو هنا في البتكوين: النقدية، فإذا ما سُلبت نقديتها سقطت ماليتها، إذ لا منفعة ذاتية ترجى منها وراء ذلك.

2- إنَّ الوحدات في البتكوين ليست تابعة للبلوكشين ولا البروتوكول، بحيث تستمدَّ ماليتها ومنفعتها منهما، بل العكس صحيح، وهو أنَّ البلوكشين والبروتوكول تابع للوحدة. ذلك أنَّ ما يتوجَّه إليه الطلب والقصد في التملك هو وحدة البتكوين باعتبارها نقداً، والبروتوكول والبلوكشين يُعدَّان بمثابة الوسيلة للحصول عليه. ويُستدلَّ على ذلك بحدوث انقسامات في البتكوين لأجل إنشاء نقد جديد، فهذا يدلُّ على أنَّ وحدة البتكوين هي المطلوبة باعتبارها نقداً، إلاَّ أنَّ الوحدة لا تقوم بدون بروتوكول ولا برمجية ولا شبكة، لذلك من يرغب بإنشاء نقد لا مركزي مع تعديل بعض خصائص البتكوين يقوم بنسخ بروتوكول البتكوين ويعدِّل عليه حسب الخصائص التي يرغب بها وينشئ شبكة بلوكشين جديدة تنتج وحدة يتمُّ تداولها حسب البروتوكول الجديد. فهذا يدلُّ على أن الوحدة هي المطلوبة، والبروتوكول والشبكة وسيلتان لها. فالبتكوين في النهاية باعتباره وحدة

(116) تجدر الإشارة إلى أنَّ تلك الوحدات تطرح عند كلِّ مشروع مع بروتوكول محدّد وبلوكشين خاص، والمشاريع التي تطرح غرضها أحد أمرين: إما تمويل مشاريع وتسمّى في تلك الحالة: توكيز (وقد تُطرح بعض التوكيزات عملات خاصة بما للتداول داخل نطاق المتعاملين بالمشروع)، أو تطرح باعتبارها مشروع عملة مستقلة "كوينز". وقياس الكوينز على التوكيز لا يستقيم لأنَّ الأولى تقوم بوظيفة النقد أصالة، والثانية تقوم بوظيفة السلع / المنافع أصالة، والنقد إما تبعاً أو في حدود المشروع. انظر: دراسة تحليلية للطبيعة القانونية للعملات المشفرة، محيي الدين عدنان الحجار، ص 81 وما بعدها؛ العملات الرقمية المشفرة المفهوم والأنواع والإصدار والتداول والتكليف الفقهي لها، فياض عبد المنعم حسنين، ص 8 وما بعدها، ص 36 وما بعدها.

1- نفي صفة الثمينة عن البتكوين.
2- إثبات القيمة الذاتية لوحدة البتكوين، بحيث تعدّها مالاً مدخراً مرغوباً فيه لذاته.

وُثِّقَ على تلك المقدّمين نتيجةً، مضمونها:
أنَّ وحدات البتكوين، والحال كذلك لها، تُعدّ من عروض التّجارة. والواقع أنَّ امتناع هذا التكليف يتحصّل من وجهين:
الأول: إثبات أنَّ مالية البتكوين مرتبطة بنقديته، فإن زالت نقديته زالت ماليته.

الثاني: انفكاك الجهة بين الوصف المؤثّر في التكليف الفقهي لوحدة البتكوين، والقيمة التي تروّج بها، يوجب التأثير على حكم التداول، لكن لا يلزم منه إثبات وصف السلعية.

وفيما يلي التفصيل في كلِّ منها:
أولاً: مالية البتكوين مرتبطة بنقديته فإن زالت نقديته زالت ماليته.
وقد مرَّ بيان وجه خطأ إثبات القيمة الذاتية لوحدة البتكوين، وأنَّ هذا الخطأ راجع للخلل في التصوّر، قد انبنى على أحد الأمور الآتية:

1- إما أنّه تمَّ بالنظر في النسبة إلى جنسها من جهة كلية تجمع بين واقع استخدام هذا النوع من الوحدات المشفرة في النقود المشفرة، وباقي أنواع جنسها في غيرها من الاستخدامات، برابط التماثل في الشكل والحقيقة الذاتية، فحيث ثبتت إمكانية استخدام هذه الوحدات من حيث هي وحدات لأي غرض، فهي مال.
2- أو أنه تمَّ بالنظر إلى ارتباطها ببرنامجهما الذي تُتداول فيه (البلوكشين والبروتوكول الذي يفرض نظام عمل يتمُّ به التوثيق) وكلاهما تثبت له المالية، فتثبت المالية تبعاً للبتكوين، بغض النظر عن استخداماته.
3- لما كان المال هو ما يتمّوله الناس⁽¹¹⁵⁾، أي ما كان رائجاً متداولاً، وحيث إنَّ للبتكوين سعرٌ عرض وطلب، فهذا يدعم نظرية تمّوله ورواجه باعتباره مرغوباً به لذاته.

وبيان وجه الخلل فيها -على الترتيب- كالآتي:

1- إنَّ إمكانية استخدام الوحدات لأي غرض كان لا يجعل لها قيمة ذاتية، إذ قيمتها هنا مرتبطة بالغرض الذي أنشئت لأجله وتستخدم فيه، فكلَّ شبكة بلوكشين لها وحدات يتمُّ تداولها فيها وفق بروتوكول خاص يضمن أن يتمَّ استخدام تلك الوحدات فيما يُخدم المشروع الذي أنشئت لأجله. والمشروع إما أن يوظفها باعتبارها سلعة - كما

(115) البسوط، محمد بن أحمد السرخسي ج 12، ص 93؛ ردّ المحتار على در المختار المعروف بمحاشية ابن عابدين، محمّد أمين بن عمر، الشهرير بابن عابدين، ج 5 ص 51، وج 4 ص 501.

1- أن لا قيمة استعمالية له في ذاته في نظام البتكوين.
 2- أنه في حال فقدته قيمته النقدية -لسبب ما-، لا تتوجه له الرغبات بالطلب.
 وعليه؛ فإن الاستدلال بوقوع العقد عليه لفظاً ومعنى لا يتوجه إليه لكونه عرضاً، ولكن لكونه ثمناً.
 وقد يُعترض بأن البتكوين يتجاذبه عُرفان: عرف النقدية وعرّف العرضية، وحيث إن عرف العرضية هو الغالب في الاستعمال فهو يأخذ حكمه. ويجاب عنه:
 إنّ توجّه الطلب إلى البتكوين (قبل اتساع نطاق قبوله) كان باعتبار وصف النقدية لا السلعية، والمضاربات التي تمت عليه ورفعت سعره إلى الحدّ الخيالي ما هو إلا نوع من المغامرة يشبه ما يحصل مع الأوراق النقدية، ولا يجدر أن يُستدلّ بحصول المضاربات عليه على أنّ له قيمة معتبرة شرعاً نفيد كونه سلعة، إذ هو لم يُطلب ولم تحصل عليه المضاربات إلا بوصفه نقداً (والمغامرة تتمّ باعتباره نقد المستقبل).
 وفكّ الجهة بين العرفين يوجب التفريق في الحكم، لكن لا يوجب إثبات وصف العرضية للبتكوين، حيث إنه:
 ثبت للبتكوين صفة النقدية، ثم تابعت الرغبات عليه بهذا الوصف في المضاربات، فالعُرفان متتابعان على المحلّ، وهذا يوجب تحريم المضاربة عليه باعتباره نقداً من جهة توجّه الرغبات إليه ابتداءً، وكون المضاربات تابعت عليه -بهذا الوصف كنوع من المغامرة بأنه نقد المستقبل- لا يستدلّ بها على سلعيته، إذ لكلّ سلعة منفعة، ومنفعة البتكوين الذاتية غير موجودة.
الرأي الثاني: أنها أداة وأصل رقمي⁽¹¹⁷⁾

(117) محدّدات الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، نصر الدين أحمد محمد سراج ص950؛ إصدار العملات الافتراضية، إسماعيل عبد عباس الجميلي ص98؛ وظائف وشروط النقد، مراد رايق رشيد عودة ص214؛ والطبيعة القانونية للعملات الافتراضية والموقف التشريعي منها، جمال عبد العزيز عمر العثمان ص593 و598؛ العملات الرقمية المشفّرة حيثيات معينة على تكييفها الفقهي، أحمد مهدي بلواني ص25 وما بعدها.

تجدد الإشارة إلى أن هناك آراء وتكليفات اقتصادية وقانونية سوى هذه الآراء، إلا أن النظر الفقهي لم يعرها أي انتباه بالتدليل، مما يدلّ على أنها غير معتبرة شرعاً أو كونها تنضوي تحت أحد التكليفات السابقة من حيث ما يترتب عليها من أحكام. ومن تلك التكليفات على سبيل المثال: أنها وسيلة تبادل وليست وسيلة دفع أي أنّها: "ملكية خاصة". انظر: الحاجة لمظلة تشريعية لمارد الدفع الرقمي الحاضر والمستقبل، هايدي عيسى حسن علي حسن ص699؛ النظر المالي وعلاقته بالحكم على المستجذات العملات الافتراضية أنموذجاً، ظلال أم الخير وأحمد تيسير كعيد ص503؛ الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، مراد بن صغير ص580.

له وظيفة محدّدة -هي النقدية- لكنّه يحتاج إلى بيئة معينة للتداول، وهذه البيئة مكوّناًها: البروتوكول والبلوكشين.
 3- ما يُدفع مقابل الوحدات في العملات الرقمية أو ما يُبدل من جهد لا يعني أنّ القيمة تثبت للوحدات باعتبارها سلعة، بل لاعتبار وظيفتها النقدية، وإثبات ذلك من وجهين:
 الأول: أنّه لا يصحّ فصل الوحدات عن السياق الذي ولدت فيه وتطورت عند التكييف لطبيعتها، إذ المعيار في تحديد كونها سلعة أو نقداً هو الغرض من طرحها للجمهور، بالإضافة إلى توجّه الرغبات إليها بهذا الاعتبار.
 الثاني: مما يدلّ على أنّ الرغبة توجهت إليها باعتبار الثمنية / النقدية أنّها دفعت (ثمناً / نقداً) مقابل البيئزا لوجود قبول من التاجر لوظيفتها الثمنية / النقدية، وعلى هذا المعنى طارت بها الرغبات والمضاربات.
 وبعد إقرار ذلك كلّ يمكن أن نختم هذا المحور بأنّه:
 لا يلزم شرعاً إثبات المالية أولاً لإثبات النقدية، بل مجرد إثبات النقدية كافٍ لإثبات المالية، وأيضاً بمجرد سلب النقدية يسقط وصف المالية لكلّ ما لا نفع ذاتيّ له. إذ المالية تثبت تبعاً لوصف الشيء: كونه عرضاً أو نقداً، وثبوت المالية يحدث تزامناً مع ثبوت وصف العرضية أو وصف النقدية. وعليه، فإذا زال عنها وصف العرضية أو النقدية؛ زالت ماليّتها. وحيث إنّ البتكوين لا نفع ذاتيّ له يُطلب من أجله في نظام البتكوين -كما مرّ-، حيث إنّ منفعته في قيامه بوظيفة النقد، فيزوال وصف النقدية يزول وصف المالية.
ثانياً: انفكاك الجهة بين الوصف المؤثّر في التكييف الفقهي لوحدات البتكوين والقيمة التي تروّج بها، يوجب التأثير على حكم التداول، لكنّ لا يلزم منه إثبات وصف السلعية.
 بما لا شكّ فيه أنّ جنس الوحدات التابعة لكلّ نظام بلوكشين مألّف متقومّ، مثخّر، مرغوب فيه، يباع ويشترى، ويمكن أن يُنتفع به لأيّ غرض. وهو - بلا شكّ- بهذا الوصف مال: إمّا لأنه يُنتفع به انتفاع العروس والسلع، وإمّا لأنه يُنتفع به انتفاع النقود، حسب ما يستخدم له من جهة، وحسب ما تتوجّه له الرغبات من جهة أخرى.
 ومحلّ التكييف في البتكوين أنه نوع معيّن من جنس الوحدات المشفّرة، خرج للناس على وصفٍ معيّن؛ لغرض استخدامه كنقدٍ، وتلقّاه الناس بالقبول.
 فلا بُدّ حينئذٍ أن يكون هذا النوع من الوحدات قد اتّصف بوصف الثمينة -وذلك منذ ارتضائهم له ثمناً لسلعهم العينية والخدماتيّة- فيثبت له حكمها.
 وعليه يكون توجّه الناس بالحرص للحصول عليه، ليس لكونه مألّاً مرغوباً فيه على وصف العرضية -مرصوداً لاستعمالات معينة- ولكنّ لأنّه من جنس الأثمان، إذ يُستخدم فيما تستخدم له النقود، بدليل:

والسؤال المتوجّه هنا: هل امتلاك البتكوين يحصل بوجه لا ظلم فيه بالنظر في خصائصه وآلية إصداره وتداوله؟.

إنّ الجواب الذي يتبادر إلى الذهن عن ذلك السؤال يكون بالإيجاب، ويتم ذلك من وجهين:

الأول: بالنظر في أنّ الحصول على البتكوين يحصل من خلال التعدين أو من خلال الشراء، وحيث إنّ التعدين يتطلب بذل الجهد والعمل والمال، فهنا يمكن القول: إن الحصول عليه تمّ على وجه لا ظلم فيه.

الثاني: بالنظر في أنّ تداوله خاضع للعرض والطلب، فإن قيمته السعرية عادلة، إذ يتمّ تقديره بوجه لا ظلم فيه.

لكن بالنظر والتأمل يظهر اعتراضٌ له وجهته في تحويل الجواب من الإيجاب إلى النفي، ومضمونه:

أنّ البتكوين باعتباره نقداً لا مركزياً، يحقق العدالة في هدف إنشائه، إلا أنّ جهالة مصدره مؤثرة في كون الحصول عليه تمّ بوجه لا ظلم فيه، ذلك أنّ السؤال الذي يحدّد وجه الظلم فيه بهذا الاعتبار هو:

هل مصدر البرنامج وصاحب الفكرة يمتلك سلطة إصدار النقد ليطرحة للجمهور؟.

لأنه في حال كونه لا يملكها فهذا التصرف فيه ظلم -فهو محرم شرعاً ومجرّم قانوناً- لما فيه من سلبٍ لسلطة الغير بدون وجه حق من جهة، ولما فيه من مفاصد تترتب على سلب النقد العادل في وجود السكّ الراجح⁽¹²⁰⁾. وفي حال كونه يملكها فالظلم فيه أكثرُ إغالياً من جهتين:

■ فحيث إنه لم يطرحة بالعملة الرسمية التي له سلطة إصدارها، فهذا يثير الشبهات حول غرضه، فالظلم فيه حاصل من جهة كون طرحة له -ولا بد- يحقق نفعه ويضرّ بالآخرين، كما أنه تمّ بصورة فيها تغير بالآخرين وغش.

■ أن الضامن في كون طريقة تداوله تُحقّق العدل هو الانضباط الأخلاقي للمتداولين، وهذا الأمر لا يعوّل عليه في الاستمرار، من جهتين:

- كون الانضباط الأخلاقي متفاوتاً بين الأفراد، بل هو كذلك في حال الفرد نفسه.

- كون المصالح المتضاربة تحتاج من ينظر فيها للحكم بالعدل من خارج الأطراف.

وإن قيل: هذا النقد يتوجّه إليه باعتباره نقداً، فهل يتوجّه إليه باعتباره سلعة.

هذا الرأي يعترف (بسلعية) البتكوين من جهة، ويقبل قيامه ببعض وظائف النقود من جهة أخرى.

وحقيقة هذا الرأي الوصفية قائمة على: قبول أن يتجاذب البتكوين في العرف وصفان: كونه سلعةً وكونه نقداً. وهذان الوصفان وإن كانا متناقضين في النظر الفقهي، فهما غير متناقضين في النظر الاقتصادي، إذ هو مبني في نظره الاقتصادي على: أنّ كلّ شيء قابل لأن يكون مالاً، ولذلك هم يُثبتون صفة المالية لكلّ شيء تتابعت عليه الرغبات أولاً، فإذا ما استُخدم ليكون نقداً ثبتت له صفة النقد. بينما في الشرع: الأمر منضبط بالعلل الشرعية من جهة النقدية، وبإباحة الانتفاع من جهة المالية. وتصرفُ المكلف منضبط بما على أحد الوصفين، ولا يلزم -شرعاً- كما مرّ: إثبات المالية أولاً ثم إثبات النقدية.

وهذا الرأي يعيل إليه أكثر القانونيين والاقتصاديين، على اعتبار وجود تنظيم قانوني له يصفه بكونه أصلاً رقمياً. ويدور حول نظرتهم الاقتصادية: من أنّ كلّ شيء قابل لإثبات المالية له بمجرد توجّه الرغبات إليه.

أما من جهة النظر الشرعي: فحقيقة هذا الرأي تنضوي تحت تكييفه: سلعة / عرض.

المبحث الثاني: أثر المقاصد الشرعية في توجيه الاختلافات الفقهية في تكييف البتكوين

بالنظر في التكييفات المطروحة للبتكوين، يظهر إثبات المالية له إما بوصفه نقداً أو سلعة، وما من شك أنّ للمقاصد الشرعية أثراً في توجيه الخلاف في تكييف البتكوين كما في حكمه؛ وتأثير المقاصد في التكييف والحكم يتمّ بالنظر في مدى تحقيق خصائص البتكوين لمقاصد الشريعة في الأموال من جهة، وفي مدى تحقيق بيئة تداوله وطريقة إصداره لذلك من جهة ثانية، وفيما يلي التفصيل في ذلك في المطالب الآتية.

المطلب الأول: المقاصد الشرعية في الأموال وتطبيقها على البتكوين

يمكن توجيه تكييف البتكوين من خلال النظر في مدى تحقيقه لمقاصد الشرع في الأموال من جهة خصائصه التكوينية، ومن جهة آلية إصداره وطريقة تداوله، وحيث إنّ مقاصد الشرع في الأموال خمسة: الزواج، والوضوح، والثبات، والعدل، والحفظ⁽¹¹⁸⁾، فسألقي الضوء على مدى تحقيق البتكوين تلك المقاصد من خلال تناول خصائصه وآلية إصداره وطريقة تداوله.

1- مقصد العدل في الأموال

والمقصود بالعدل في الأموال: حصولها بوجه لا ظلم فيه.⁽¹¹⁹⁾

(120) ويُستشفّ من هذا أنّ العدالة أظهرُ في السكّة الراجحة، ولو مع سوء التدبير وقليل ظلم، من السكّة العادلة التي لم تُرَج بعد. فالزواج مقدّم على العدالة في تلك الحالة، لأنّ ما استقرّ أعدل مما لم يستقر. وهذا يتسق مع قواعد الشرع أيضاً في أنّه لا يُصار إلى البديل إلا عند فقد المبدل منه.

(118) مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور ص463 وما بعدها.

(119) المرجع السابق.

- الثاني: لا يوجد طريقة تضمن حفظه في حال تداوله على المنصات ولو كان التداول على تلك المنصات مشروعاً.

كما لا توجد طريقة تضمن عدم حصول انقسامات أخرى في البروتوكول لإنشاء وحدات نقدية بروتوكول جديد منسوخ من نظام البتكوين، وهذا نوع اعتداء على المتعاملين المتوافقين بروتوكول البتكوين. وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود تنظيم قانوني لتداول البتكوين يستفيد من التطورات التقنية في بابه، يقلل من هذه المخاطر والسلبيات ويعمل على تحقيق هذا المقصد ما أمكن.

3- مقصد الثبات في الأموال

والمقصود بثبات الأموال: تقرؤها لأصحابها على وجه لا خطر فيه ولا منازعة، فيختص مالؤها بما تملكه بوجه صحيح، ويكون حرّاً في التصرف فيها بما لا يضرّ بغيره، كما لا تُنتزع منه بدون رضاه. (122)

والسؤال المتوجه هنا: هل يوجد في البتكوين ما يضمن تقرؤها لأصحابها على وجه لا خطر فيه ولا منازعة؟.

إنّ الجواب الذي يتبادر إلى الذهن عن ذلك السؤال يكون بالإيجاب، ذلك أنّ البروتوكول المصمّم لتداول البتكوين وُضع لتحقيق هذا الغرض، من حيث الآلية عمله في التوثيق عبر نظام إثبات العمل.

غير أنّه بالنظر والتأمل يظهر اعتراض له وجاهته في تحويل الجواب من الإيجاب إلى النفي، ومضمونه: أنّ ثبات نظام البتكوين الذي يُعتمد عليه في القبول والتداول أمرٌ غير مسلّم به من جهة البقاء الأبدى، إذ إنّ إمكانية تعيّر البروتوكول الذي هو أساس قبول المتداولين ممكنٌ فنياً (123)، ووجود الإمكانية المجردة بحد ذاته يدعم إمكانية حصول المنازعة وتحقيق الخطر لبعض المستخدمين.

ناهيك عن أنّ غياب التنظيم القانوني للبتكوين يعرضه للخطر، فالتحويل على الالتزام الأخلاقي غير مجدي من جهة، كما أنّ التعويل على أنّ من مصلحة الجميع بقاء التداول في النظام لا يمكن الاعتماد عليه من جهة أخرى، بدليل:

1- وجود حالة البيع الجماعي للبتكوين عند حصول أيّ حادث يزعزع الثقة فيه: سواء كان العامل قانونياً أو سياسياً أو غيره؛ مما يهبط سعره - أو يرفعه - بشكل جنوني.

(122) مقاصد الشريعة، ابن عاشور، ص463 وما بعدها.

(123) انظر في خصائص البتكوين ص8 وما بعدها، حيث يتمثل ذلك الخطر من جهتين، الأولى: إن نظام (إثبات العمل) الذي يستند إليه البتكوين في التداول غير قادر على تجنّب هجوم 51٪، يتكوّن هذا الهجوم من قدرة المهاجمين على التحكم في معظم العمليات المطلوب حلها. والثانية: إمكانية تعيّر بروتوكول التداول ذاتية بتوافق (غالب) المتداولين.

فالجواب: نعم، فنفي العدالة فيه باعتباره سلعة/ عرضاً أكثر وضوحاً، وذلك من وجهين:

■ من جهة كونه خالي المنفعة في ذاته، فالظلم حاصل بكون التبادل حاصل: بين ما له قيمة مالية (عمل/ جهد ومال / نقد) في مقابل البتكوين (الذي لا نفع له في ذاته).

■ في كون البيع والشراء يتم عليه باعتباره (نقد المستقبل) في حين أنه لا منفعة حالية له حال التداول.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود تنظيم قانوني لتداول البتكوين يقلل من هذا التأثير، ويضفي عليه مشروعية لوجود إذن وليّ الأمر أو صاحب السلطة، فيتحقّق المقصد ولو بشكل نسبيّ.

2- مقصد حفظ الأموال

والمقصود بحفظ الأموال: رعايتها من الاعتداء أو التقصير وتحديد طرق تداولها المشروعة. (121)

والسؤال المتوجه هنا: هل هناك في البتكوين ما يضمن رعايته من الاعتداء أو التقصير، ويحدّد طرق تداوله المشروعة؟.

إنّ الجواب الذي يتبادر إلى الذهن عن ذلك السؤال يكون بالإيجاب، ذلك أنّ البروتوكول المصمّم لتداول البتكوين وُضع لتحقيق هذا الغرض، فلا يتمّ توثيق المعاملة إلا بعد التأكد من صحتها عبر العمليات الحسابية التي يتوافق عليها غالب مجموع المتداولين.

غير أنه بالنظر والتأمل يظهر اعتراض له وجاهته في تحويل الجواب من الإيجاب إلى النفي، ومضمونه:

إنّ البروتوكول إذا كان يضمن رعايته من الاعتداء: بضمان عدم تزويره واستخدامه استخداماً مزدوجاً يمكن أن يُخلّ بالعرض النقدي من وحدته، كما يضمن حماية تداوله خلال الشبكة -فقط- إلا أنّه لا يكفل رعايته من التقصير والاعتداء من وجهين آخرين:

- الأول: أنّه لا يمكن عكس عملية التبادل في حال حصول خطأ في عنوان المستقبل.

فالبروتوكول لا يضمن رعايته من هذا النوع من التقصير، فيضيع على مالكة في حال غياب العنصر الأخلاقي للمستقبل للبتكوين -وهو هنا نوع اعتداء مقنّن-.

كما أنّ رعاية البتكوين من الاعتداء والتقصير بهذا الوجه، يعرض باقي الأموال للاستهلاك المبالغ فيه لغرض التوثيق!. فما يُستهلك من جهد ومال وكهرباء وأضرار بيئية بأرقام كبيرة -ومرهقة أحياناً- تُسخر فقط: لتوثيق عمليات التداول، فهل يُحفظ مال بتضييع أموال؟.

(121) مقاصد الشريعة، ابن عاشور، ص463 وما بعدها.

1- ما مصير وحدات البتكوين التي ينسى صاحبها مفتاحها؟ وما مصير البتكوين المتداول في المنصات والمحافظ الإلكترونية خارج شبكة البتكوين؟.

2- ما مصير وحدات البتكوين بعد موت صاحبها؟ وكيف تُقسّم في الميراث؟.

3- كيف يحجر الحاكم على مالك البتكوين السفیه أو الذي أصابه مرض يعدم أو ينقص أهلية أوائه (الخرف، الجنون...)؟ وكيف تُستوفى حقوقُ الناس -نفقة الزوجة والدين للدائن- من البتكوين؟.

كما يوجّه إلى هذا المقصد ما يوجّه إلى مقصد الثبات والحفظ من اعتراضات لاشتراكهما النسبي في حقيقة المخاطر والأضرار التي تدعم عدم تحقيق البتكوين لهما.

كما يشمله ما تمت الإشارة إليه في أنّ وجود تنظيم قانوني لتداول البتكوين يستفيد من التطورات التقنية في بابه، يقلّل من هذه المخاطر والسلبيات، ويعمل على تحقيق هذا المقصد ما أمكن.

5- مقصد الدوران (الرواج) في الأموال

والمقصود بدوران المال ورواجه⁽¹²⁶⁾:

أ- دوران المال بين أيدي أكثر ما يمكن من الناس بوجه حقّ.

ب- انتقال المال بأيدي عديدة في الأمة على وجه لا حرج فيه على مكتسبه.

والسؤال الموجه هنا: هل يوجد في البتكوين ما يحقق دوراناً بهذا الوجه؟.

إنّ الجواب الذي يتبادر إلى الذهن عن ذلك السؤال يكون بالإيجاب، ذلك أنّ البروتوكول المصمّم لتداول البتكوين وُضع لتحقيق هذا الغرض، من حيث آلية عمله في التوثيق عبر نظام إثبات العمل.

غير أنّه بالنظر والتأمل يظهر اعتراض له وجاهته في تحويل الجواب من الإيجاب إلى النفي، ومضمونه:

1- نطاق عمل هذه النقود يتطلّب بيئة تداول محدّدة، ربما تفرض شراء مكوّناتها لإمكانية التداول بها. ناهيك عن البيئة التي تُتداول بها، وهي بيئة افتراضية تتطلّب وجود شبكة الإنترنت. ماذا لو تعطلّت الإنترنت؟ ماذا لو لم يملك الشخص تكاليف شبكة الإنترنت؟ هل يؤثّر هذا على مقصد رواجها؟.

2- انتقال المال في البتكوين يتطلّب وجود من يؤكّد صحة المعاملة، وقد أُغري المتداولون بتنفيذ هذه المهمة من خلال المكافآت التي يحصلون عليها لقاء ذلك في عمليات التعدين، ماذا بعد الانقسام الأخير لآخر وحدة ساتوشي؟ ما الذي يضمن استمرار التوثيقات

2- خضوع العملات المشفرة لعوامل كثيرة متعددة لا يمكن التكهّن بتطوراتها يؤثّر -ولا بدّ- على استمرار تلك المصلحة، منها: إنّ استمرار التطور التقني يهدّد الإمكانيات الفنية في تبادل خصائص النظام، والتطور القانوني غير ثابت الموقف يعرّض بعض ملاك البتكوين لخطر خسارتهم له أو منازعتهم فيه؛ مما يمكن معه القول: إنّ استمرار تداول البتكوين في بيئته الأصلية يحتاج وجود مجتمع تداول أفلاطوني.

وقد ثبت أنّ بعض الخصائص التي يعتمد عليها البتكوين: كالتسرية، والأمان، وصعوبة التعقّب، خاضعة للتطور التقني، فقد أثبتت بعض الوقائع إمكانية التتبّع والوصول إلى صاحب العنوان المرسل أو المستقبل. وما خبر مصادرة وزارة العدل الأمريكية ما قيمته 3.36 مليار دولار من عملات البتكوين -التي كانت قد سُرت العام الماضي من أحد مواقع الخدمات المخفية أو ما يُعرف بـ"دارك نيت" على الإنترنت- ببيع⁽¹²⁴⁾.

3- وجود كتلة بتكوين كبيرة نائمة عائدة للمالك واحد، تفرض بعض التكهّنات السلبية في استمرار نظام البتكوين بشكل لا مركزي، مما يهدم سياسة الوكز السلوكي التي يعتمد عليها النظام في استمراره من جهة، ويمهد لوجود حالات منازعة وخطر يهدّد مصالح بعض المستخدمين من جهة أخرى.

كما يوجّه إلى هذا المقصد ما يوجّه إلى مقصد الحفظ من اعتراضات لاشتراكهما النسبي في حقيقة المخاطر التي تدعم عدم تحقيق البتكوين لهما. وتجدر الإشارة إلى أنّ وجود تنظيم قانوني لتداول البتكوين يستفيد من التطورات التقنية في بابه، يقلّل من هذه المخاطر والسلبيات، ويعمل على تحقيق هذا المقصد ما أمكن.

4- مقصد الوضوح في الأموال

والمقصود بالوضوح في الأموال: إبعادها عن الضرر والتعرّض للخصومات بقدر الإمكان.⁽¹²⁵⁾

والسؤال الموجه هنا: هل يوجد في البتكوين ما يضمن إبعاده عن الضرر والتعرّض للخصومات بقدر الإمكان؟. إنّ الجواب الذي يتبادر إلى الذهن عن ذلك السؤال يكون بالإيجاب، ذلك أنّ البروتوكول المصمّم لتداول البتكوين وُضع لتحقيق هذا الغرض، من حيث آلية عمله في التوثيق عبر نظام إثبات العمل.

غير أنّه بالنظر والتأمل يظهر اعتراض له وجاهته في تحويل الجواب من الإيجاب إلى النفي، ومضمونه:

(124) البتكوين: ما لغز الـ 3.3 مليار دولار من العملات المسروقة وكيف عثر عليها؟ -

BBC News عربي.

(125) مقاصد الشريعة، ابن عاشور ص463 وما بعدها.

(126) مقاصد الشريعة الإسلامية، ابن عاشور، ص463 وما بعدها.

المطلب الثاني: الإشكالات الشرعية للبتكوين في ضوء المقاصد

الشرعية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي

إنّ الإشكالات الشرعية للبتكوين تتحصّل من أمرين: خصائصها، والعوامل المؤثرة في ثبات خصائصها، بحيث يمكن طرح تساؤلين:

1- هل الخصائص التي يتميّز بها البتكوين ثابتة؟.

لقد ثبت في المناقشات السابقة كون خصائص البتكوين قابلة للتعديل برغبة (الأغلبية) من جهة، كما ثبت وجود ثلاثة عوامل مؤثرة في ثبات تلك الخصائص، وهي: التطور التكنولوجي وقدراته المتزايدة على تحطّي التحدّيات السابقة من جهة، والتنظيم القانوني الذي يحدّ من مخاطر تداول البتكوين على اقتصادات وسياسات الدول النقدية من جهة ثانية، والوازع الأخلاقي الذي يتحلّى به المتداولون من جهة ثالثة.

فاللامركزية يمكن أن تتحوّل إلى مركزية، وآلية التوثيق POW يمكن أن تتغيّر إلى أيّ آلية أخرى ترغبها الأغلبية، كلّ ذلك رهناً بالتطوّرات التقنية ورغبة الأغلبية، كما أنّ صفة النقدية التي ترجّحت في التكييف مرهونة بإباحة تداولها بالتنظيم القانوني.

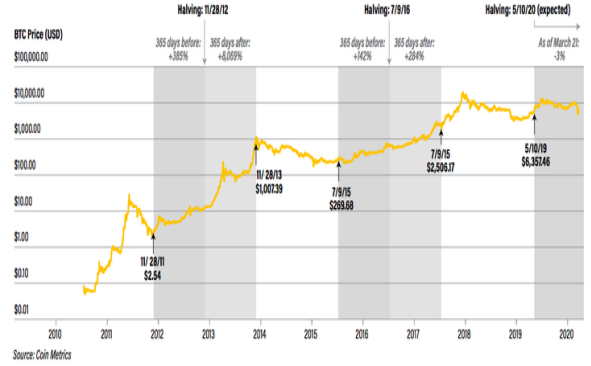
وبالتالي فعدم ثباتها يثير عدداً من الإشكالات.

2- ما الإشكالات التي تثيرها تلك الخصائص؟.

تناولت بعض الأوراق البحثية الإشكالات الشرعية التي يثيرها البتكوين مثل: مدى ماليته، مدى نقديته، جهالة مصدره، لا مركزيته، ندرته، وعلى الرغم من وجاهة كلّ منها فيما تناولته، إلاّ أنّه يمكن تناول الإشكالات ذاتها من وجه آخر تثيره بعض خصائص البتكوين مما يتعارض مع قواعد ومقاصد الشرع ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، ومنها -وليس الغرض هنا إلاّ الإشارة إليها على ما يقتضيه المقام-:

1- اللامركزية: تعدّ هذه الخصيصة سبب انتشار البتكوين، والصفة المعوّل عليها في الإقبال عليه، وحقيقة هذه الصفة -على الرغم من الإيجابيات المأمولة منها- تنضوي تحت مبدأ رأسمالي هو: حرية التداول -دون التقيد بنظام ماليّ معيّن أو تشريعات قانونية محدّدة أو حتى رسوم أو تكاليف إضافية- (131)، وهذا المبدأ عكس أخلاقاً رأسمالية في التداول تمثّلت في: جعل السلطة خاضعة لرغبة الأغلبية في التغيير من ناحية، وجعل الربح للأفوى -على أحسن تقدير-، أو للأوفر حظاً -على أقلّ تقدير- (132) في الحصول على مكافآت التعديدين من ناحية أخرى، على الرغم من وجود تعارض المصالح من جهة، وخطر المنازعات وضياع المال والخسومات من جهة ثانية.

غير الوازع الأخلاقي أو وجود مصلحة مشتركة؟. ألاّ يؤثّر هذا على مقصد الدوران. إنّ انخفاض سعر البتكوين عند قرب كلّ انتصاف (127) في كتلته وارتفاعه بعدها، يوضّح جيداً حقيقة هذا الاعتراض، والشكل الآتي يوضّح تذبذب سعر البتكوين قبل وبعد وعند انتصاف البتكوين (128).



المصدر: Coindesk (129)

3- ماذا عن حظر تداول البتكوين في إقليم معيّن بموجب قانون الدولة، ألاّ يحدّ ذلك من تداوله؟ إنّ واقع تداول البتكوين بعد أخبار حظر إقليم ما لتداول البتكوين يشهد بذلك.

ويمكن وضع معادلة تعبر عن الأسباب المؤدية إلى حصول الحرج في تداوله بالشكل الآتي:

لا يتحصّل دورانها إلاّ في بيئة محدّدة + انتقاله محدود بالشبكة + عدم تنظيمها (130) = الحرج في تداولها.

ولذا يمكن القول: إنّ وجود تنظيم قانوني لتداول البتكوين يستفيد من التطوّرات التقنية في بابه، يقلّل من هذه المخاطر والسلبيات، ويعمل على تحقيق هذا المقصد ما أمكن.

(127) تصنيف البتكوين هي قاعدة تنصّ على تخفيض الجائزة الممنوحة للمعدّني عملة البتكوين عند إضافة كتلة إلى البلوكشين إلى النصف، ويحدّث هذا كلّ أربع سنوات تقريباً، لكن يتمّ تحديد وقت تصنيف البتكوين بناءً على ارتفاع عدد الكتل وليس وفق تاريخ معيّن، حيث يحدّث التصنيف كلّ 210,000 كتلة، وآخر تصنيف حدث في مايو 2020م، حيث وصل البتكوين للكتلة 630,000، ويتوقّع حدوث التصنيف التالي في 2024 عند الوصول للكتلة 840,000.

(128) مع الأخذ بعين الاعتبار وجود بعض العوامل الأخرى المحفزة أو المثبطة في تداوله عند كل انتصاف.

(129) انظر لمزيد توضيح:

<https://ar.tradingview.com/chart/BTCUSD/nEqFKbi/N/>

(130) وأقصد به: منع تداوله في بعض الأقاليم.

(131) الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، مراد بن صغير، ص 573.

(132) وهو ما يتحقّق فيه معنى القمار والغرر شرعاً.

وحدة ساتوشي في النظام، كما أنّ استفادة المالكين المتأخرين مرهونة بالالتزام الأخلاقي للبروتوكول لأغلب المستخدمين، وفي هذه الاستفادة نوع من الهرمية والمقامرة يجعل الأوائل أكثر استفادة، والمتأخرين أقل استفادة- إن لم يكونوا الأكثر خسارة.

وقد يجادل بعضهم في تحقّق إشكالية الهرمية في البتكوين لكونه "مالاً" ثبتت ماليته بتوجّه الرغبات إليه، متجاهلين أمرين:

- هذه الرغبة في التمول ناشئة عن المخاطرة في مستقبله باعتباره نقداً، إذ لا منفعة أخرى فيه تتوجّه إليه كما أثبتت البحث.
- وعلى فرض ثبوت ماليته -جدلاً- فهي رهنٌ بالالتزام الأخلاقي لمتداوليه في استمراريته، والاستمرار متعلّق بالمنفعة، والمنفعة غير مضمونة الاستمرار لانعدام المركزية. (136)

4- البروتوكول: يعتمد البتكوين في نظام تداوله -كما سبق بيانه- على نظام إثبات العمل (pow)، إذ المكافأة فيه يحصل عليها أول المعدّنين، وهو بذلك يعتمد على سياسة الوكز السلوكي (137) لضمان استمرار التداول فيما فيه مصلحة الجميع، غير أنّ هذه السياسة توظّف لترسيخ المبادئ الرأسمالية، واختيار الأفضل من وجهة نظر الرأسمالية، وما من شكّ أنّ مبادئ الرأسمالية لا تتوافق -بالكلية- مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي ولا مع منطلقاته.

ناهيك عن أنّ التسويق للبتكوين باعتباره نقد المستقبل -المتّمسك بالإيجاب الصادر من ساتوشي- قد اعتمد على سياسة الوكز السلوكي!، وهو بهذا يجعل من النقد "سلعة" حسب توافق المستخدمين.

في نهاية هذا العرض يمكنني تشبيه عمل البتكوين في الأنظمة المالية بعمل الخلية السرطانية في النظام المناعي للجسم، إذ الخلية السرطانية تتمرّد على النظام المناعي لتهاجم الجسم محدثةً أضراراً وخيمةً مهلكة، وهكذا البتكوين يتمرّد على الأنظمة المالية محدثاً أضراراً جسيمةً مهلكة، وفي كلّ الأذى والضرر غير ممكن احتواؤه ما لم يكن النشاط غير مستشرٍ وفي أوله. ولعلّ تقنين تداوله أحد أهمّ الوسائل المعينة على تقليل أضراره وتقليل انتشاره.

الخاتمة:

انتهى البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1- اشتهر البتكوين بكونه عملة رقمية مشقّرة لا مركزية تُتداول على الإنترنت دون وجودٍ فيزيائيٍّ لها، إلّا أنّ تحديد تعريف للبتكوين لم

كما أنّ حقيقة اللامركزية تُحدف إلى عمولة النقد -وهي صورة من صور العمولة في مجال الاقتصاد والتمويل- التي تستهدف إعادة تشكيل المجتمعات (133)، ولا شكّ أنّ هذه الإعادة لا تسترشد بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في التداول والتطبيق، بل تجعل الرغبة فيها راجعة للفرد نفسه، وهو مبدأ الرأسمالية في كون الفرد حراً في تصرفاته.

فهذه الخصيصة في حقيقتها تتعارض مع قواعد الشرع ومقاصده ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، إذ كون التداول في البتكوين ثنائيّ التدفق بشكل لا مركزيّ -أي لا يسمح بتدخل طرف ثالث ولو كان هنا الدولة- فهذا مخلٌّ بدور الدولة في النظر الشرعي، كما هو مؤثّر في وظائف النقود الحديثة التي استقرّ القبول على أداؤها لها من وجهٍ يحفظ قائمة المسلمين ومصالحهم على نحو يتوافق مع مبادئ الشرع ومقاصده ونصوصه.

يقول الجويني: "الإمامة رياسة تامة وزعامة عامة، تتعلّق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا، مُتضمّنها حفظ الحوزة، ورعاية الرعية، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكفّ الخيف، وانتصافٌ للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من الممتنعين وإيفاؤها على المستحقين" (134).

2- جهالة المصدر: اختلف الموقف الشرعي في تقييم أثر هذه الخصيصة على الحكم، ففي حين حرّم رأيٌ تداولها لاعتبار تأثير الجهالة على العقود -فتأثير الجهالة عندهم يتناول ركن العاقد لا المعقود عليه- فقد أهمل الرأي الآخر تأثير الجهالة عند تكييف البتكوين، وتوقّف في إباحة تداوله لاعتبارات أخرى، إلّا أنّ البحث يلفت النظر إلى تأثير الجهالة على ماليته، سواء بصفة النقدية -كما يرجّح البحث إذ يفقد ماليته بفقد نقدية- أو بصفة السلعية إذ يتضح تأثير الجهالة عليها من جهة وجه المنفعة في الحصول عليها باعتبارها سلعة، فحيث لا تثبت لها منفعة مباحة، فالمالية المتوجّهة إليها ساقطة شرعاً.

3- الندرة: يستند البتكوين في نظامه باعتبار النقدية على الندرة المستقبلية بما يضمن ثبات الكتلة النقدية ويلغي إشكالية التضخم والانكماش النقدي، فضلاً عن الإشكالات الاقتصادية التي قد تثيرها هذه الميزة (135)، إلّا أنّ البحث يلفت النظر إلى إشكالية الهرمية -النسبية- في الاستفادة من تملك البتكوين، فهي مبنية على أنّ استفادة الأوائل مرهونة باستمرار انقسام وحدات البتكوين إلى آخر

(133) مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، أشرف توفيق شمس الدين، ص654.

(134) الغياثي غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، ص15.

(135) الغرر والاستدلال به في الحكم على العملات الافتراضية المشقّرة (البتكوين نموذجاً) قراءة في الفتاوى المعاصرة، الحاج يوسف بن أحمد خري وعبد الرحمن بن معمر السنوسي ص332.

(136) العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، ياسر آل عبد السلام، ص45.

(137) حوكمة الوكز السلوكي، عبد الجبار السبھاني، على الرابط: www.al-sabhany.com

الأول: هل الخصائص التي يتميّز بها البتكوين ثابتة وغير قابلة للتغيير، بحيث يمكن الاستناد إليها في النظر ليكون التكييف ثابتاً لا يعترضه التغيير؟.

الثاني: هل تتوافق تلك الخصائص مع مبادئ وقواعد الشريعة ومبادئ وأصول الاقتصاد الإسلامي؟.

ثانياً: التوصيات

- 1- توصي هذه الدراسة بتسليط الضوء على مدى توافق العملات المشفرة عموماً والبتكوين خصوصاً مع مبادئ وقواعد ومقاصد الشرع من جهة، ومبادئ وأصول الاقتصاد الإسلامي من جهة أخرى.
- 2- ضرورة توظيف التطور التقني فيما يخدم تقنين التداول بالبتكوين في النظم القانونية بما يتوافق والأحكام الشرعية، لتحقيق مقاصد الشرع في الأموال.
- 3- أهمية السعي لإيجاد بديل للبتكوين تتحقق فيه كفاءة البتكوين التي تنشدها الرغبات، وشروط النقد الشرعي وفق قواعد ومقاصد الشرع من جهة، ووفق مبادئ وأصول الاقتصاد الإسلامي من جهة أخرى.

المراجع:

- البتكوين وصفته النقدية دراسة استقرائية في ضوء الفقه الإسلامي، رقصان علوي السقاف، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (50) المجلد (8) أكتوبر-ديسمبر 2021م.
- التأصيل الفقهي للعملات الرقمية -البتكوين نموذجاً-، غسان محمد الشيخ، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- الإطار القانوني لتداول العملات الرقمية، مراد بن صغير، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، أسامة أسعد أبو حسين، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية دراسة فقهية، مراد رايق رشيد عودة، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.

يكن محلّ اتفاق، لكون استعمالات هذا اللفظ متنوّعة ومتداخلة من جهة مدلولها.

- 2- يلاحظ وجود قدر مشترك في التعريفات المختلفة للبتكوين تتمثّل في: كونه يستخدم وسيطاً للتبادل، وفي بعض الأحيان أداة دفع، أنه يعمل وفق بروتوكول تقني محدّد، أنه يحتاج إلى برامج مساعدة للعمل بها.
- 3- كشفت التعريفات المختلفة للبتكوين وجود تباين في التكييف الحيوي له بين كونه عملة أو أصلاً رقمياً.
- 4- للبتكوين خصائص متعدد أهمها أنه: ثنائي التدفق، مفتوح المصدر، لا مركزي، محدود العرض، يعتمد آلية التعدين في توليد البتكوين، يعتمد خوارزمية نظام إثبات العمل في توثيق سلاسل الكتل، مجهول المصدر.
- 5- الناظر في التطور التاريخي للبتكوين يلمح عدداً من المتغيّرات الفنية والاقتصادية والقانونية فضلاً عن العرفية طرأت عليه.
- 6- يخضع البتكوين لعوامل مؤثّرة في تكييفه وحكمه، إنهما: التطور التكنولوجي للبيئة التي يُتداول بها، التنظيم القانوني الذي ينظّم تداوله وتعيينه في إقليم جغرافي ما، الاعتبار الذي تتوجّه الرغبات إليه في اقتنائه، المؤثّرات السياسية والتقنية والسوقية التي تؤثر على تداوله.
- 7- يمكن تقرير أسباب اختلاف التكييف الفقهي للبتكوين بالآتي: وجود اختلاف نسبي في تعريفه أو في إمكانية حدوث تعيّر في خصائصه أو وظائفه في بعض مراحل تطوره وتاريخه، وجود التشابه الشكلي أو الجوهري في طريقة إصداره وآلية عمله أو تداوله مع عملات رقمية مشفّرة أخرى، وجود اختلاف في تعريف المال والنقد وفي شروطهما، وجود اختلاف في علل الربا في الذهب والفضة.
- 8- يمكن تلخيص التكييفات الفقهية للبتكوين في اتجاهين رئيسين: الأول: أثبت صفة النقدية، على تفاوت في نوع النقدية الثابتة على رأيين: نقدية مستقلة أو نقدية تابعة.
- الثاني: أثبت صفة العرضية، على تفاوت في نوع العرضية على رأيين: سلعة أو أصل رقمي.
- 9- لكل تكييف من التكييفات: مفترضاته، ومستلزماته، ومناقشات أو موانع تعترضه.
- 10- بعرض خصائص البتكوين وآلية إصداره وتداوله على المقاصد الشرعية في الأموال ثبت أنّ تحقيق البتكوين لتلك المقاصد الشرعية في الأموال غير مسلمّ به.
- 11- الإشكالات الشرعية للبتكوين تتحصّل من أمرين: خصائصه، والعوامل المؤثّرة في ثبات خصائصه، بحيث يمكن طرح تساؤلين:

- العملات الافتراضية وتكيفها الفقهي، عمر عبد عباس الجميلي، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- العملات الافتراضية إشكالياتها وآثارها على الاقتصاد المحلي والعالمي، أحمد إبراهيم دهشان، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- العملات الافتراضية وآثارها الشرعية حالة البتكوين نموذجاً، لمياء محمّد رسلان، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- ماليّة العملة الافتراضية ومدى انطباقها على النقود من حيث الوظائف (البتكوين أنموذجاً) دراسة شرعية اقتصادية، السنية حكوم وباحمد رفيس، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- النظر المالي وعلاقته بالحكم على المستجذات العملات الافتراضية أنموذجاً، ظلال أم الخير وأحمد تيسير كعيد، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- أثر العملات الافتراضية في السياسة النقدية للبنوك المركزية، عبد العزيز شويش عبد الحميد وإبراهيم محمد أحمد، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- إصدار العملات الافتراضية، إسماعيل عبد عباس الجميلي، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- ضوابط إنشاء العملات في الفقه الإسلامي عملة بتكوين نموذجاً، سامي مطر الحمود، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، بندر بن عبد العزيز اليحيى، ورقة مقدّمة للمؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة، العملات الافتراضية في الميزان، 16-17 إبريل 2019م.
- محددات الإفصاح والتقرير عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الافتراضية في التقارير المالية لمنشآت الأعمال، نصر الدين

- ص 20 ، 3 ربيع الثاني 1443هـ - 9 نوفمبر 2021 م، جدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي - منظمة التعاون الإسلامي.
- العملات الرقمية المشفرة: المفهوم والإصدار والتداول والتكييف الفقهي له، فياض عبد المنعم حسانين، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة ص 20 ، 3 ربيع الثاني 1443هـ - 9 نوفمبر 2021 م، جدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي - منظمة التعاون الإسلامي.
- في نقديّة العملات الرقمية المشفرة وأثرها في بيان حكمها الشرعي رؤية منهجية، قطب مصطفى سانو، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة ص 20، 3 ربيع الثاني 1443هـ - 9 نوفمبر 2021 م، جدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي - منظمة التعاون الإسلامي.
- القضايا المؤثرة في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة، عبد الباري مشعل، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة ص 20، 3 ربيع الثاني 1443هـ - 9 نوفمبر 2021 م، جدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي - منظمة التعاون الإسلامي.
- العملات الرقمية المشفرة، شادية محمد كعكي، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة ص 20، 3 ربيع الثاني 1443هـ - 9 نوفمبر 2021 م، جدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي - منظمة التعاون الإسلامي.
- العملات الرقمية المشفرة: حيثيات معينة على تكييفها الفقهي، ندوة العملات الرقمية المشفرة، أحمد مهدي بلوائي، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة ص 3 ربيع الثاني 1443هـ - 9 نوفمبر 2021 م، جدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي - منظمة التعاون الإسلامي.
- العملات الرقمية المشفرة - خصائصها - حكمها، أحمد بن هلال الشيخ، ورقة مقدمة لندوة العملات الرقمية المشفرة ص 20، 3 ربيع الثاني 1443هـ - 9 نوفمبر 2021 م، جدة: مجمع الفقه الإسلامي الدولي - منظمة التعاون الإسلامي.
- النقود الرقمية من منظور اقتصادي إسلامي بتكوين نموذجاً، حمزة عدنان مشوقة، مجلة الفتوى والدراسات الإسلامية، تصدر عن دائرة الإفتاء العام، المملكة الأردنية الهاشمية، مجلد 1، العدد الأول.
- عملة البتكوين دراسة فقهية، صالح أحمد العلي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (130) سبتمبر 2022م، ص 269-304.
- العملات الافتراضية: ماهية والنظرة الشرعية - البتكوين نموذجاً، الطيب زلباح وكمال أوقاسين، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 14، العدد 1، السداسي الأول 2021م.
- العلاقة بين النقود الإلكترونية، العملات الرقمية، العملات الافتراضية والعملات المشفرة: البحث في المفهوم، عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 2 (2021).
- الغرر والاستدلال به في الحكم على العملات الافتراضية المشفرة (البتكوين نموذجاً) قراءة في الفتاوى المعاصرة، الحاج يوسف بن أحمد خرفي، أ.د عبد الرحمن بن معمر السنوسي، مجلة المعيار مجلد 25، عدد 62، السنة 2021م، كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، (الأردن: دار النفائس، ط2، 2000م).
- الغيائي - غياث الأمم في التياث الظلم -، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، الجويني، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م.
- العملات الافتراضية حقيقتها وأحكامها الفقهية، ياسر آل عبد السلام، دار الميمان، الرياض، ط1، 1439هـ - 2018م.
- الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الإلكترونية (Bitcoin)، عبد الله العقيل، بحث منشور عن وحدة البحوث والدراسات العلمية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2017م، منشور على الإنترنت.
- النقد الافتراضي بتكوين نموذجاً، إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى، ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، منشور على الإنترنت.
- النقود الإلكترونية حكمها الشرعي وآثارها الاقتصادية، سارة متلع القحطاني، (2009م)، رسالة دكتوراة، جامعة الكويت.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (2001م)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد القادر بن بدران، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ.
 - النقود الإسلامية المسماة بشذور العقود في ذكر النقود، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، تحقيق: محمد السيد علي، ط5، 1967م، ط5، النجف: منشورات المكتبة الحيدرية ومطابعها.
 - المبسوط، محمد بن أحمد السرخسي، بيروت: دار المعرفة (مصر: مطبعة السعادة).
 - رد المحتار على در المختار - المعروف بحاشية ابن عابدين، - محمد أمين بن عمر، 1421هـ، بيروت: دار الفكر للطباعة.
- المراجع الأجنبية**
1. EBA Opinion on "virtual currencies", European Banking Authority, 4 July 2014.
 2. Bitcoin - Asset or Currency? Revealing Users' Hidden Intentions , Florian Glaser, et al, 2014, ECIS.
 3. Mastering Bitcoins EBook, Chapter1. Introduction, Andreas M. Antonopoulos, 2017, ORrilly Media, Inc.
 4. Introduction to Bitcoin, SAMA Quarterly Workshop, RIYADH, Dr. Hussain Abusaaq
- المواقع الإلكترونية**
- موقع AA - <https://www.aa.com.tr/ar> تم الاسترجاع بتاريخ 15 يناير 2023م.
 - موقع BBC - <https://www.bbc.com/arabic> تم الاسترجاع بتاريخ 22 ديسمبر 2022م.
 - موقع BORSFOREX - <https://www.borsaforex.com> تم الاسترجاع بتاريخ 2 يناير 2023م.
 - موقع crypto news - <https://ar.cryptonews.com> تم الاسترجاع بتاريخ 19 نوفمبر 2022م.
 - موقع Jemmy Trade family - <https://jemmytrade.com/> تم الاسترجاع بتاريخ 23 نوفمبر 2022م.
 - موقع satoshiat (matrix219.com) تم الاسترجاع بتاريخ 10 يناير 2023م.
- موقع storm gain - <https://stormgain.com/ar> تم الاسترجاع بتاريخ 20 نوفمبر 2022م.
 - موقع view Trading - <https://ar.tradingview.com> تم الاسترجاع بتاريخ 20 نوفمبر 2022م.
 - موقع XTB - <https://www.xtb.com/ar> تم الاسترجاع بتاريخ 22 نوفمبر 2022م.
 - موقع الاقتصاد بالعربية - https://www.economyinarabic.com تم الاسترجاع بتاريخ 2 يناير 2023م.
 - موقع السبيل - <http://assabeel.net> تم الاسترجاع بتاريخ 2 يناير 2023م.
 - موقع الشيخ عبد الرحمن البراك - <https://sh-albarrak.com> تم الاسترجاع بتاريخ 15 يناير 2023م.
 - موقع العين الإخبارية - <https://al-ain.com> تم الاسترجاع بتاريخ 10 ديسمبر 2022م.
 - موقع المصنع المصري اليوم - <https://www.almasryalyoum.com> تم الاسترجاع بتاريخ 15 يناير 2023م.
 - موقع المضارب العربي - <https://www.arabicbroker.com/299566.html> تم الاسترجاع بتاريخ 12 ديسمبر 2022م.
 - موقع الموسوعة التقنية - <https://coreiten.com> تم الاسترجاع بتاريخ 11 ديسمبر 2022م.
 - موقع إيلاف - <https://elaph.com> تم الاسترجاع بتاريخ 8 يناير 2023م.
 - موقع بتكوين - (iefpedia.com) Bitcoin5.pdf تم الاسترجاع بتاريخ 10 يناير 2023م.
 - موقع بتكوين العرب - <https://arab-btc.net> تم الاسترجاع بتاريخ 10 ديسمبر 2022م.
 - موقع بنج - <https://www.bing.com/?FORM=Z9FD1> تم الاسترجاع بتاريخ 12 ديسمبر 2022م.
 - موقع تيكاني نت - <https://tekany.net> تم الاسترجاع بتاريخ 12 ديسمبر 2022م.

- wĎAYf wšrwT Alnqwd wmdÿ tHqqhA fy AlçmlAt AlAfrADyĥ drAsh fqhyĥ, mrAd rAyq ršyd çwdĥ, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- AlçmlAt AlAfrADyĥ wtkyfhA Alfqhy, çmr, çbd çbAs Aljmyly, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- AlçmlAt AlAfrADyĥ byn mTrqĥ AltsArç Altknlwjy wsndAn AlmxATr Altqnyĥ, TArq mHmd Alsqa, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- mxATr AlçmlAt AlAfrADyĥ fy nĎr AlsAsh AljnAYĥ, Āšrf twfyq šms Aldyn, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16Ābryl 2019m
- ĀbçAd Alçmlĥ AlAfrADyĥ, çly ĀHmd AlmhdAwy ĀsmAçyl kAĎm AlçysAwy, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- AlçmlAt AlAfrADyĥ wAqçhA wtkyfhA Alfqhy wHkmhA Alšrcy, çmr çbd çbAs Aljmyly, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- AlHAjh lmĎlh tsryçyĥ lmArd Aldfç Alrqmy AlHADr wAlmstqbl, hAydy çysÿ, Hsn çly Hsn, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- DwAbT ĀnšA' AlçmlAt fy Alfqh AlĀslAmy çmlĥ btkwyn nmwċjA, sAmy mTr AlHmwd, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr

- موقع عبد الجبار السبھاني - [/https://al-sabhany.com](https://al-sabhany.com) تم الاسترجاع بتاريخ 9 يناير 2023م.
- موقع عرب بت - <https://arabbit.net> تم الاسترجاع بتاريخ 9 يناير 2023م.
- موقع عرب بتكوين - <https://arabsbitcoin.com/what-is-proof-of-work> تم الاسترجاع بتاريخ 1 يناير 2023م.
- موقع عنب بلدي - <https://www.enabbaladi.net> تم الاسترجاع بتاريخ 20 نوفمبر 2023م.
- موقع فرانس 24 - [/https://www.france24.com/ar](https://www.france24.com/ar) تم الاسترجاع بتاريخ 20 نوفمبر 2022م.
- موقع ويكيبيديا - [/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki) تم الاسترجاع بتاريخ 20 نوفمبر 2022م.
- موقع يوتيوب - [/https://www.youtube.com](https://www.youtube.com) تم الاسترجاع بتاريخ 22 نوفمبر 2022م.

List of Sources and References

- Albtkwyn wSfth Alnqdyĥ drAsh AstqrAYĥ fy Dw' Alfqh AlĀslAmy, rAqwn çlwy AlsqaF, mjlh AlĀndls llçlwm AlĀnsAnyĥ wAlA-jtmAçyĥ, Alçdd (50) Almjld (8) Āktwbr-dysmbr 2021m.
- AltĀSyl Alfqhy llçmlAt Alrqmyĥ – Albtkwyn nmwċjA-,çsAn mHmd Alšyx, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- AlĀTAr AlqAnwny ltdAwl AlçmlAt Alrqmyĥ, mrAd bn Syyr, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- AlHkm Alšrcy llçAml bAlçmlAt AlAfrADyĥ, ĀsAmĥ Āsçd Ābw Hsyn, wrqĥ mqdmĥ llmŵtmr Aldwly AlxAms çšr lklyĥ Alšryçĥ wAldrAsAt AlĀslAmyĥ bjAmçĥ AlšArqĥ, AlçmlAt AlAfrADyĥ fy AlmyzAn, 17-16Ābryl 2019m

- wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
- ĀSdAr AlçmlAt AlAfrADyħ, ĀsmAçyl çbd çbAs Aljmyly, wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - Altbyçh AlqAnwnyh llçmlAt AlAfrADyħ wAlmwqf Altšrycy mnhA, jmAl çbd Alçyz çmr AlçθmAn , wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh fy çqdhA AlθAny : drAsh thlylyh fnyh wšrcyh, mçtz Ābw jyb, wrqh mqdmh lndwh AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh S 20, 3 rbyç AlθAny 1443h 9 - -nwfmbr 2021 m, jdħ : mjmc Alfqh AlĀslAmyh Aldwly - mnĎmh AltçAwn AlĀslAmy .
 - AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh: Almfhwm wAlĀSdAr wAltdAwl wAltkyyf Alfqhy lh, fyAD çbd Almnçm HsAnyn, wrqh mqdmh lndwh AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh S 20, 3 rbyç AlθAny 1443h 9 - -nwfmbr 2021 m, jdħ : mjmc Alfqh AlĀslAmyh Aldwly - mnĎmh AltçAwn AlĀslAmy.
 - fy nqdyh AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh wĀθrhA fy byAn HkmhA Alšrcy rwyw mnhyh, qTb mSTfY sAnw, wrqh mqdmh lndwh AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh S 20, 3 rbyç AlθAny 1443h-9 -nwfmbr 2021 m, jdħ : mjmc Alfqh AlĀslAmyh Aldwly - mnĎmh AltçAwn AlĀslAmy .
 - AlqDAyA Almwθrh fy Hkm AltçAml bAlçmlAt Alrqmyh Almsfrh, çbd AlbAry mšçl, wrqh mqdmh lndwh AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh S 20, 3 rbyç AlθAny 1443h 9 - -nwfmbr 2021 m, jdħ: mjmc Alfqh AlĀslAmyh Aldwly - mnĎmh AltçAwn AlĀslAmy.
 - AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh, šAlyh mHmd kçky, wrqh mqdmh lndwh AlçmlAt Alrqmyh Almsfrh S 20, 3 rbyç AlθAny 1443h 9 - -nwfmbr 2021 m, jdħ : mjmc Alfqh lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - AlçmlAt AlAfrADyħ HqyqthA wAHkAmhA Alfqhyh, bndr bn çbd Alçyz AlyHyY, wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - mHddAt AlĀfSAH çn ĀθAr AltgyrAt fy ĀsçAr Srf AlçmlAt AlAfrADyħ fy AltqAryr Almalyh lmnšĀt AlĀçmAl, nSr Aldyn ĀHmd mHmd srAj, wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - dhšAn: ĀHmd ĀbrAhym dhšAn AlçmlAt AlAfrADyħ ĀškAlyAthA wĀθArhA çlY AlAqtSAd AlmHly wAlçAlmy, ĀHmd ĀbrAhym dhšAn, wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - AlçmlAt AlAfrADyħ wĀθArhA Alšrcyh HALh Albtkwyn nmwðjA, lmyA' mHmd rslAn, wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - mAlyh Alçmlh AlAfrADyħ wmdY AnT-bAqhA çlY Alnqwd mn Hyθ AlwĎAYf (Albtkwyn ĀnmwðjA) drAsh šrcyh AqtSAdyħ, Hkwm w bAHmd rfys Alsnyh, wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - AlnĎr AlmĀly wçlAqth bAlHkm çlY AlmstjdAt AlçmlAt AlAfrADyħ ĀnmwðjA, ĎIAL Ām Alxyr ĀHmd tysyr kçyd, wrqh mqdmh lmwtmr Aldwly AlxAms çsr lklyh Alšryçh wAldrAsAt AlĀslAmyh bjAmçh AlšArqh, AlçmlAt AlAfrADyħ fy AlmyzAn, 17-16 Ābryl 2019m
 - Āθr AlçmlAt AlAfrADyħ fy Alsyašh Alnqdyh llbnwk Almrkzyh, çbd Alçyz šwyš çbd AlHmyd wĀbrAhym mHmd AHmd,

- mḡASd Alśryçh AlĀslAmyh, tHqyq: mHmd AlTAhr AlmysAwy, mHmd AlTAhr bn çAšwr,(AlĀrdn : dAr AlnfAYs,T2,2000 m)
- AlyyAḡy - ḡyAḡ AlĀmm fy AltyAḡ AlĎlm -, Ābw AlmçAly çbdAlmlk bn çbdAllh, Aljwyny,AlTbçh AlAwlĪ, byrwt, dAr Alktb Alçlmyh,1997 m.
- AlçmlAt AlAfrADyḡ HqyqthA wAHkAmhA Alfqhyḡ, yAsr Āl çbd AlslAm - dAr Almy-mAn, AlryAD, T1 / 1439h 2018 --m
- AlAHkAm Alfqhyḡ Almtçlqḡ bAlçmlAt AlAlktrwnyḡ (Bitcoin), çbdAllh Alçqyl, bHḡ mnšwr çn wHdḡ AlbHwḡ wAldrAsAt Alçlmyḡ, AljAmçh AlĀslAmyḡ bAlmdynḡ Almnwrḡ,2017 m, mnšwr çlĪ AlAntrnt
- yHy : ĀbrAhym bn mHmd, Alnqd AlAfrADy btkwyn ĀnmwḡjA, wrqḡ mḡdmḡ lmrkz Altmyz AlbHḡy fy fqw AlqDAyA AlmçASrḡ, mnšwr çlĪ AlAntrnt
- Alnqwd AlAlktrwnyḡ HkmhA Alśryçy wĀḡArhA AlAqtSAdyḡ, sArḡ mtlç AlqHTA-ny, (2009m), rsAlh dktwrḡ, jAmçh Alkwyt,
- Almwsuçh Alfqhyḡ, wzArḡ AlĀwqAf wAlšwwn AlĀslAmyḡ, Alkwyt
- AlmwAfqAt fy ĀSwl Alśryçh, Ābw ĀsHq ĀbrAhym bn mwsĪ AlšATby, (2001 m). bōyōrwt : dAr ĀHōyA' AltrAḡ Alçrbōy. ō
- Almdxl ĀĪY mḡhb AlĀmAm ĀHmd bn Hnbl, çbd AlqAdr bn bdrAn, tHqyq : d. çbd Allh bn çbd AlmHsn, T 2, byrwt : mḡssh AlrsAlh, 1401h .-
- Alnqwd AlĀslAmyḡḡ AlmsmōōĪ bšḡwr Alçqwd fy ḡkr Alnqwd, tqyō Aldōyn ĀHmd bn çlyō Almçryzy,tHqyq: mHmd Alsyd çly, 1967m, T 5. Alnōjōf : mnōšwrAt Almktbḡ AlHydryḡḡ wmTAbçhA
- AlmbswT, mHmd bn ĀHmd Alsrxy, byrwt: dAr Almçrfh (mSr : mTbçh AlçAdḡ) .
- rdō AlmHtAr çlĪ dr AlmxtAr -Almçrfw bHAšyḡ Abn çAbdyn -, mHmd Āmyn bn çmr, 1421h ,-byrwt: dAr Alfkr lITbAçh.
- AlĀslAmyḡ Aldwly - mnĎmh AltçAwn AlĀslAmy.
- AlçmlAt Alrqmyḡ Almšfrḡ: HyḡyAt mçynḡ çlĪ tkyyfhA Alfqhy, ndwḡ AlçmlAt Alrqmyḡ Almšfrḡ, ĀHmd mhdy blwAfy, wrqḡ mḡdmḡ lndwḡ AlçmlAt Alrqmyḡ Almšfrḡ,3 rbyç AlḡAny 1443h 9 - -nwfmbr 2021 m, jdḡ: mjmc Alfqḡ AlĀslAmyḡ Aldwly - mnĎmh AltçAwn AlĀslAmy.
- AlçmlAt Alrqmyḡ Almšfrḡ HqyqthA - xSAĪShA-HkmhA, ĀHmd bn hlAl Alšyx, wrqḡ mḡdmḡ lndwḡ AlçmlAt Alrqmyḡ Almšfrḡ S 20, 3 rbyç AlḡAny 1443h 9 - -nwfmbr 2021 m, jdḡ: mjmc Alfqḡ AlĀslAmyḡ Aldwly - mnĎmh AltçAwn AlĀslAmy .
- Alnqwd Alrqmyḡ mn mnĎwr AqtSAdy ĀslAmy Albtwyn ĀnmwḡjA, Hmzḡ çdnAn mšwqḡ, mjlh AlftwĪ wAldrAsAt AlĀslAmyḡ, tSdr çn dAYrḡ AlĀftA' AlçAm, Almmlkh AlĀrdnyḡ AlhAšmyḡ, mjld 1, Alçdd AlĀwl
- çmlḡ Albtwyn drAsh fqhyḡ, SAIH AHmyd Alçly, mjlh Alśryçh wAldrAsAt AlĀslAmyḡ, Alçdd (130) sbtubr 2022m, S 269-304
- AlçmlAt AlAfrADyḡ: AlmAhyḡ wAlnĎrḡ Alśryçyḡ – Albtwyn ĀnmwḡjA, AlTyb zlbAH w kmAl ĀwqAsyn, mjlh AlbHwḡ Alçlmyḡ wAldrAsAt AlĀslAmyḡ, Almjld 14, Alçdd 1, AlsdAsy AlĀwl 2021m
- AlçlAqḡ byn Alnqwd AlĀktrwnyḡ, AlçmlAt Alrqmyḡ, AlçmlAt AlAfrADyḡ wAlçmlAt Almšfrḡ: AlbHḡ fy Almfwḡ, çbdAllh lçwr wçbd AlrzAq kbwT, mjlh AlAqtSAd AlSnAçy (xzArtk), Almjld 11, Alçdd 2 (2021)
- Alyrr wAlastdlAl bh fy AlHkm çlĪ AlçmlAt AlAfrADyḡ Almšfrḡ (Albtwyn nmwḡjA) qrA'h fy AlftAwĪ AlmçASrḡ, AlHAj ywsf bn ĀHmd xrfy, Ā.d çbd AlrHmn bn mçmr Alsnwsy, mjlh AlmçyAr mjld 25, çdd 62, Alsnḡ 2021m, klyḡ ĀSwl Aldyn jAmçh AlĀmyr çbd AlqAdr llçlwm AlĀslAmyḡ, AljzAYr